جسور
e-joussour
بوابة المجتمع المدني مشرق مغرب
Portail de la Société Civile Maghreb/Machrek
Maghreb/Machrek Civil Society Portal
e-Joussour RADIO

نونبر 2015

الافتتاحية

لا قمة المناخ بباريس بدون مجتمع مدني

يشارك منتدى بدائل المغرب ضمن فعاليات المجتمع المدني في الدورة الحادية و العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP21 والتي ستنعقد بباريس من 29 نوفمبر الى 12 دجنبر 2015 ، وذلك من خلال برنامجه بوابة المجتمع المدني مغرب / مشرق " جسور " . حيث ستنظم ورشات تفاعلية حول دور الإعلام البديل في التحسيس و التعبئة بالتغييرات المناخية ، و كذا المشاركة في التغطية الاعلامية من خلال " اذاعة قمة التغيرات المناخية الجمعوية.

وفي غمرة الاستعدادات لهذه القمة، ، تتجه الأنظار إلى فرنسا مرة أخرى على اثر سلسلة الهجمات الإرهابية التي حدثت في العاصمة باريس مساء يوم 13 نوفمبر 2015. حيث ندد المجتمع المدني بهده الاعمال الشنيعة ألإجرامية وعبر عن تضامنه مع الضحايا وعائلاتهم.

كما لم يفت المجتمع المدني التعبير عن قلقه الكبير من قرار السلطات الفرنسية القاضي بإلغاء مسيرتي الافتتاح و الاختتام اللتين جرت العادة بتنظيمهما دونما تقديم بدائل. علاوة على الخوف من التشديد في اجراءات الحصول على التأشيرة لولوج فرنسا. مما سيؤثر سلبا على مشاركة بلدان الجنوب. هذا الجنوب الذي التت اليه تنظيم الدورة 22 ، تحديدا في مراكش العام المقبل. وتجدر الاشارة ان المجتمع المدني المغاربي يتأهب ويستعد للمشاركة الفعالة في هده القمة، انطلاقا من باريس.

اننا واد نتفهم مدى جدية الخطر الذي يشكله الإرهاب على الجميع ، والتحديات المطروحة على الدولة الفرنسية في حماية مواطنيها والمشاركين في قمة المناخ بباريس ، نعتقد انه من الضروري والمؤكد كذالك انه على السلطات الفرنسية، ضمان حق التظاهر السلمي والاحتجاج ألمشروع دفاعا عن الحق في إبقاء الحياة على كوكب الأرض للأجيال القادمة.

اعتبارا ان سلاحنا لمواجهة التغيرات ألمناخية هو التظاهر و الاحتجاج السلميين.

بوابة جسور

الفهرس

الافتتاحية 1
- الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال أفريقيا 2
- مشاريع التنمية المستدامة في المغرب : حماية للبيئة أم حماية للأرباح؟ 6
- العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر 9
- الثورة و تغير المناخ في مصر 12
- استغلال الغاز الصخري والاستياء المتزايد في الجزائر 13

بدعم من
OXFAM
Alternatives ... pour un monde différent
alternatives INTERNATIONAL
FMAS

الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال أفريقيا

حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو

سيؤدي تغير المناخ إلى تدمير شمال أفريقيا. وسيموت الكثيرون كما سيضطر الملايين من البشر إلى الهجرة. الصحراء آخذة بالتوسع والمحاصيل تفشل وصيادو الأسماك يفقدون مصادر رزقهم. سيزداد عدم انتظام الأمطار وستتضاءل إمدادات المياه وستصبح العواصف أكثر كثافة. الصيف سيصبح أكثر سخونة والشتاء أكثر برودة. وسيجبر الجفاف القرويين على ترك منازلهم وستدمر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. انخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدد حتى المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر. وستشهد السنوات العشرين المقبلة تحولا جذريا في المنطقة.

هذا ليس عملا من أعمال الطبيعة. تغير المناخ هو بالدرجة الأول حرب - حرب يشنها الأغنياء على الطبقات العاملة، وصغار المزارعين والفقراء. إنهم هم الذين يحملون العبء نيابة عن أصحاب الامتيازات. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري – وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار. ولكن هذه القرارات يجري باستمرار إعادة صناعتها في بروكسل ودي سي، ودبي، ومحليا في مصر الجديدة، ولاظوغلي والقطامية، وبن عكنون، وحيدرة والمرسى.

يعتمد البقاء على ترك الوقود الأحفوري في الأرض، والتكيف مع تغير المناخ الحاصل. مليارات ستنفق على محاولة التكيف - إيجاد مصادر جديدة للمياه، وإعادة هيكلة الزراعة وتحويل المحاصيل التي تزرع، وبناء الجدران البحرية للحفاظ على عدم تسرب المياه المالحة وتغيير شكل ونمط المدن. ولكن لمصلحة من سيكون هذا التكيف؟ نفس هياكل السلطة الاستبدادية التي تسببت في تغير المناخ هي ذاتها التي تقوم بتشكيل الاستجابة - لحماية نفسها ولتحقيق أرباح أكبر. المؤسسات النيو-ليبرالية هي القائمة على صياغة التحول المناخي، في حين أن الحركات اليسارية والديمقراطية ما زالت صامتة إلى حد كبير. من سيبقى خارج أسوار المجتمعات المحصنة ضد تغير المناخ في المستقبل؟

كيف سيحول المناخ شمال أفريقيا؟

تغير المناخ بفعل الإنسان هو حقيقة واقعة في شمال أفريقيا. إنه يقوض الأساس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للحياة في المنطقة، وسيؤدي حتما إلى تغيير الأنظمة السياسية.

موجات الجفاف الأخيرة التي امتدت في الجزائر وسوريا كانت بمثابة أحداث مناخية كارثية تفوق قدرة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة على التعامل معها. الجفاف الشديد في شرق سوريا دمر سبل معيشة 800 ألف شخص وأدى إلى نفوق 85 في المئة من الماشية. 160 قرية كاملة هُجِرت قبل عام 2011. والتغيرات في الدورة الهيدرولوجية ستقلل إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي. هذا يعني المزيد من الواردات الغذائية وارتفاع أسعارها في البلدان التي أصبحت تعتمد بالفعل على الإستيراد، مثل مصر. عدد أكبر من الناس سيواجهون خطر المجاعة والجوع.

الصحراء آخذة بالإتساع، ملتهمة الأرض من حولها. إمدادات المياه النادرة أصلا ستعاني من ضغط أكبر. الطلب عليها يتسارع مع النمو السكاني المطرد. لكن المتاح منها سينخفض بسبب التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتسرب مياه البحر إلى احتياطيات المياه الجوفية، مدفوعا بتغير المناخ، فضلا عن الإفراط في استخدام المياه الجوفية. وهذا سيضع معظم الدول العربية تحت مستوى الفقر المائي المطلق المحدد بـ 500 متر مكعب للشخص الواحد.

ويجبر ارتفاع مستوى مياه البحار المزارعين على ترك أراضيهم في تونس والمغرب ومصر. المياه المالحة تدمر الحقول التي كانت خصبة في دلتا النيل في مصر ودلتا ملوية في المغرب، وتهدد بأن تفيض وتقضي على مساحات شاسعة من المستوطنات الساحلية، بما في ذلك مدن مثل الإسكندرية وطرابلس. البحار أنفسها تتغير. فمع امتصاص المحيط لثاني أكسيد الكربون، فإنه يصبح أكثر حمضية، مما يسفر عن مقتل الشعاب المرجانية. وهذا سيمحو الكثير من التنوع البيولوجي في البحر الأحمر، ويدمر سبل عيش عشرات الآلاف الذين يعيشون على الصيد والسياحة.

ستشتد حرارة الصيف. وارتفاع درجات الحرارة والإجهاد بسبب الحرارة يقتل الآلاف، وخاصة العمال الريفيين الذين لا يستطيعون تجنب العمل الشاق والعمل في الهواء الطلق. وتيرة وقوة ظواهر الطقس آخذة بالازدياد. العواصف الترابية والفيضانات تهدد حياة أفقر سكان المدن، وخاصة الملايين من المهاجرين الذين يعيشون في تجمعات وأحياء غير رسمية على حافة المدن. وسيكون اللاجئون أشد عرضة لهذه التغيرات، بما في ذلك السودانيون في مصر والماليون في الجزائر والليبيون في تونس، والسوريون في لبنان. دون تطويرات كبيرة، لن يكون بإمكان التقاليد القائمة والبنية التحتية في المدن أن تتأقلم، بما في ذلك شبكات المياه الصرفية ، وخدمات الطوارئ، وممارسات تقاسم المياه.

الطقس الحار يعني زحف المرض، ووصول مسببات الأمراض التي تنتقل بالمياه والحشرات من المناطق المدارية إلى الملايين الذين لم يتعرضوا إليها من قبل. ستتحرك الملاريا وغيرها من الأمراض شمالا، وتهدد البشر والماشية على حد سواء. والطفيليات الموجودة حاليا في شمال أفريقيا ستوسع من مداها، مثل داء الليشمانيات الذي سيضاعف مداه "الملائم" في المغرب.

فوضى المناخ قد أتت حتى الآن على حياة الملايين من البشر وبددت المليارات من الدولارات. تقول "لانسيت"، المجلة الطبية، "أن بقاء مجتمعات بأكملها في العالم العربي قد أصبح على المحك."

فشل القيادة السياسية

حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات والزراعة غير المستدامة بتشجيع من قطاع الزراعة التجارية هي التي تؤدي إلى تغير المناخ. ثاني أكسيد الكربون والميثان المستمر نفثهم في الغلاف الجوي هم المنتج الثانوي للحداثة الصناعية. النفط والغاز والفحم والمعادن يتم استخراجهم واستهلاكهم لخدمة الأرباح وسلطة الدولة – هذه هي الرأسمالية الاستخراجية التي نعيش في كنفها.

حرق الوقود الأحفوري - سواء في السيارة، أو في المطبخ أو في المصنع – ينبعث منه ثاني أكسيد الكربون. وتراكم ثاني أكسيد الكربون يؤدي إلى

تسخين الكوكب. وهناك الآن إجماع قوي في الأوساط العلمية أنه إذا كان التغير في متوسط درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتجاوز الدرجتين مئويتين، ستكون التغيرات في مناخ كوكب الأرض واسعة النطاق وكارثية ولا رجعة فيها. إن نافذة الفرصة لإتخاذ الإجراءات اللازمة ضيقة جدا.

وفقا لعلم المناخ، إذا رغبت الإنسانية في الحفاظ على كوكب مشابه لذلك الذي تطورت فيه الحضارة وتتأقلم فيه الحياة على الأرض، يجب تخفيض مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بشكل كبير. مستويات ثاني أكسيد الكربون الحالية البالغة 400 جزء في المليون يجب أن تخفض إلى أقل من 350 جزء في المليون، على الرغم من أن العديد من الخبراء يقولون إن أي رقم أعلى من 300 جزء في المليون بالغ الخطورة. أيّ زيادة أخرى تهدد بالتسبب في الوصول إلى نقاط اللاعودة المناخية، مثل ذوبان الجليد الدائم أو انهيار غطاء غرينلاند الجليدي. عندما نصل إلى نقطة التحول، ستتسارع انبعاثات الكربون وسنفقد حقا سيطرتنا على تغير المناخ. البقاء يعني ترك 80٪ على الأقل من احتياطيات الوقود الأحفوري الذي ثبت وجوده في الأرض. ومع ذلك، لا زلنا نستخرج ونحرق الوقود الأحفوري بسرعة بحيث أننا نضخ 2 جزء من المليون أكثر من غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي كل عام.

في كل عام يجتمع القادة السياسيون والمستشارون ووسائل الإعلام في العالم في مؤتمر آخر من مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ (مؤتمر الدول الأطراف المعروف باسم COP). ولكن على الرغم من الخطر العالمي تسمح الحكومات بارتفاع انبعاثات الكربون لترتفع وتتصاعد الأزمة. الشركات الاستثمارية بسطت نفوذها و خطفت المحادثات وتشجع على على المزيد من "الحلول الزائفة" التي تهدف إلى الربح. الدول الصناعية (كل من الغرب والصين) غير راغبة في تحمل المسؤولية، في حين أن قوى الوقود الأحفوري مثل المملكة العربية السعودية تزيد من التلاعب في العملية. على الرغم من كونها الغالبية، ما زالت البلدان النامية في الجنوب العالمي تكافح للتأثير على التغيير، و خاصة المحاولات الباسلة من قبل الدول الجزرية الصغيرة، وبوليفيا.

مؤتمر الدول الأطراف الذي سيعقد في باريس في شهر كانون الأول /ديسمبر 2015 سيجذب الكثير من الاهتمام، ولكننا نعرف أن القادة السياسيين لن يوصلوا انخفاضات الانبعاثات للمستويات اللازمة لضمان البقاء. يجب تغيير هياكل السلطة. العمل على منع أزمة المناخ سيحدث في سياق أزمات اجتماعية أخرى موازية.

أزمة وضغط من الأسفل

يعاني النظام الذي نعيش فيه من أزمة عميقة تخلق المزيد من الفقر والحرب والمعاناة. فالأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008 أظهرت كيف أن الرأسمالية تحل مشكلة فشلها عن طريق زيادة تجريد ومعاقبة الأغلبية. أنقذت الحكومات في جميع أنحاء العالم البنوك التي تسببت في الدمار العالمي ومررت العبء على الناس الأكثر فقرا. أزمة الغذاء في عام 2008 التي تسببت في المجاعة وأعمال الشغب في جنوب الكرة الأرضية أظهرت كيف أن نظام غذائنا متصدع، ومحتكر من الشركات التي تزيد أرباحها من خلال الزراعة أحادية المحصول و المتوجهة إلى الصادرات، والتي تستولي على الأراضي وتنتج الوقود الزراعي وتضارب بمحصول الأطعمة الأساسي.

زيادة ثروات نخبة قلة تملي قواعدها في جميع أنحاء العالم أثار مرارا شرارة الثورة والتمرد. لقد ألهمت موجة الانتفاضات العربية في عام 2011 مليارات من الناس في مختلف أنحاء العالم، بدءا بتونس ومصر وثم انديغنادوس في إسبانيا واليونان ومرورا بحشد وتحرك الطلاب في تشيلي، ووصولا إلى حركة" احتلوا" (Occupy movment) المناهضة لـ 1٪ الذين هم الأثرياء، والثورات في تركيا والبرازيل وخارجها . كل نضال مختلف وله سياقه المحدد. ولكن جميع هذا التحركات كانت تتحدى قوة النخبة وعنف العالم النيو- ليبرالي.

هذا هو السياقالذي نتعامل فيه مع تغير المناخ. أزمة المناخ هي مثال قوي للاستغلال الرأسمالي والإمبريالي للناس والكوكب. إذا ما تركنا الاستجابة لتغير المناخ للنخبة المفلسة يعني أننا لن نتمكن من البقاء. يجب أن يكون النضال من أجل العدالة المناخية ديمقراطيا بشدة. يجب إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا، ويجب أن يكون موجها نحو توفير احتياجات الجميع. إنه يعني بناء مستقبل يحصل فيه كل فرد على ما يكفيه من الطاقة، والبيئة النظيفة والآمنة التي تبقى للمستقبل، والتي تكون في توافق مع المطالب الثورية في السيادة الوطنية، والخبز والحرية والعدالة الاجتماعية.

سياسة المناخ في العالم العربي يتحكم بها الأغنياء والأقوياء

من الذي يصيغ الاستجابة لتغير المناخ في العالم العربي؟

مؤسسات مثل البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ووكالات الاتحاد الأوروبي يتحدثون بصوت عال وينظمون المناسبات وينشرون التقارير باللغة العربية. أنهم يسلطون الضوء على بعض مخاطر عالم أكثر دفئا، وينادون بخطط عمل عاجلة، ويطالبّون بالمزيد من الطاقة المتجددة والتكيف. ونظرا لنقص البدائل، تبدو مواقفهم جذرية بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلية، عندما يثيرون مسألة الأثر على الفقراء على سبيل المثال.

ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات منحازة سياسيا للأقوياء ذوي السلطة. لذلك، فإن تحليلاتها لتغير المناخ لا يشمل المسألة الطبقية، والعدالة، والسلطة أو التاريخ الاستعماري. حلول البنك الدولي قائمة على السوق، وهي حلول نيو- ليبرالية وتتخذ نهجا من أعلى إلى أسفل. إنها حلول عادة ما تمكن أولئك الذين لديهم الثروة و تعطيهم سلطة أكبر، دون معالجة الأسباب الجذرية لأزمة المناخ. بدلا من الترويج لخفض الانبعاثات اللازمة، فإنها تعطي تصاريح تلوث وإعانات للشركات متعددة الجنسيات والصناعات الاستخراجية.

الرؤية المستقبلية التي يسوّق لها البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وجزء كبير من الاتحاد الأوروبي تتميز بالاقتصادات الخاضعة للربح الخاص والمزيد من خصخصة المياه والأراضي – وصولا إلى خصخصة الغلاف الجوي. لا يوجد أي إشارة إلى المسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب بتغير المناخ، وإلى جرائم شركات النفط مثل بريتيش بتروليوم وشل، أو الدين المناخي المستحق لجنوب الكرة الأرضية. في ظل ذلك تستمر معاناة شعوب شمال أفريقيا، حيث الديمقراطية غائبة، من استمرار القهر بينما النخب السلطوية والشركات متعددة الجنسيات مستمرة في "العمل كالمعتاد".

هذا الخطاب المحدود يجرد الناس من قوتهم بشكل كبير. فالمؤسسات النيو- ليبرالية تهيمن على إنتاج المعرفة حول تغير المناخ باللغة العربية. فمعظم الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشير إلى الاضطهاد – أو المقاومة. لا توجد في هذه الكتابات مساحة للشعب بل مساحات فقط للخبراء والقادة الذين نصبوا أنفسهم خبراء وقادة. وسوف يستمر هذا الوضع الراهن في تهجير الناس وتلويث البيئات وعرض حياة الناس للخطر. كي ننتظم ونفوز بالعدالة، فإننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على وصف المشكلة الحالية وأيضا قادرين على وصف الحلول.

إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية

كانت ترجمة هذه المقالات إلى اللغة العربية صعبة لأن العديد من العبارات والمصطلحات لا وجود لها. كيف يمكننا أن نحارب شيئا، إذا لم يكن لدينا اسم له ولا يمكننا توضيح ما نريد قوله؟ في حين يستخدم مصطلح «العدالة البيئية» في اللغة العربية، لا يستخدم في هذه اللغة مصطلح «العدالة المناخية.» وتستخدم هذه العبارة على نطاق واسع في كل من أمريكا اللاتينية والبلدان الناطقة بالانجليزية. ولكن قد يبدو هذا المصطلح غريبا جدا – أو سخيفا – باللغة العربية. نحن بحاجة إلى تغيير أنظمة الطاقة من حولنا – ولكن هل يمكننا أن نتحدث عن «عدالة الطاقة» و «ديمقراطية الطاقة» في اللغة العربية؟

نحن بحاجة إلى مفردات للحديث عن هذه القضايا في اللغة العربية، لنصف رؤية لمستقبل آمن وعادل نتمكن من الكفاح من أجله. مجرد استيراد المصطلحات والمفاهيم من أجزاء أخرى من هذا الكوكب لن ينجح – فلكي تتردد أصداء الأفكار في مسامع الناس في شمال أفريقيا، يجب أن تنشأ هذه المصطلحات في شمال أفريقيا. ولكن من المفيد أيضا التفاعل مع الحركات في أي مكان آخر والتعلم منها.

يحاول هذا الكتاب تجنب المطالب المُصاغة في إ طار «الأمن»، مثل الأمن المناخي والأمن الغذائي أو الأمن المائي. لأن صياغة المستقبل في إطار

«الأمن» يحيل نضالنا إلى إطار يخضع لمفاهيم وتصورات السلطة القمعية للدولة المتجذرة في «الأمن» وبالتالي يعيد تمكينها و تقويتها في نهاية المطاف(انظر المقتطفات من مقالة لانسيت).

العديد من المقالات في هذا الكتاب تطالب بالعدالة المناخية والعدالة البيئية وديمقراطية الطاقة وعدالتها. لا يوجد تعريف واحد لأي من هذه المفاهيم، ولكن هذا لا يقوض من قيمتها. في هذه المقالات :

«العدالة المناخية» عادة ما تنطوي على الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي وتأخذ في الاعتبار اختلاف آثارها وعدم تناسب مستويات التصدي لها في البلدان والمجتمعات. إنها تميز وتعرف دور السلطة في التسبب في تغير المناخ وفي صياغة الاستجابة له وتحديد من يتحمل هذا العبء. وذلك وفقاً لمحددات تشكلها أبعاد الطبقة أو العرق أو الجنس، سواء من خلال إرث الاستغلال الاستعماري أو خلال الاستغلال الرأسمالي الحالي. العدالة المناخية تعني القطيعة مع «العمل كالمعتاد» الذي يحمي النخب السياسية العالمية، والشركات متعددة الجنسيات والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيّفا اجتماعيا وبيئيا جذريا.

وعادة ما تتركز «العدالة البيئية» حول احتياجات المجتمع، مما يجعل صناعة الوقود الأحفوري وغيرها من الصناعات الكبيرة مسؤولة ، خاضعة لإرادة الشعوب وميالة نحو إقامة علاقات مستدامة مع الطبيعة. إنها تعترف بأننا لا يمكننا فصل الآثار المدمرة على البيئة عن آثارها على الناس، وأن المجتمعات الفقيرة تُستغل لصالح الأقوياء.

«ديمقراطية الطاقة» و «عدالة الطاقة» تعني خلق مستقبل يكون فيه توزيع الطاقة عادلا، ومتحكماً فيه ديمقراطيا، وأن تكون أنظمة الطاقة والانبعاث متوازنة مع احتياجات الأجيال القادمة.

سنترك للقارئ تحديد فيما إذا كانت هذه المفاهيم ذات صلة بشمال أفريقيا أم لا. الأوصاف الأساسية المذكورة أعلاه ليست بأي حال شاملة وليس هناك حل يناسب الجميع.

ما الذي يهدف إليه هذا الكتاب؟

الهدف من هذه المطبوعة هو تقديم وجهات نظر جديدة وتحرّرية عبّر عنها مثقفون راديكاليون وتقدميون، نشطاء وسياسيون ومنظمات ومجموعات شعبية في جنوب الكرة الأرضية. لقد اخترنا مقالات ومقابلات وتصريحات تصف فيها الحركات الاجتماعية الأشياء التي يناضلون من أجلها، وكيف ينظمون أنفسهم، وما هي المطالب التي يطالبون بها. إنها تغطي منطقة جغرافية واسعة – من الإكوادور مرورا بالهند وجنوب أفريقيا ووصولا إلى الفلبين. ووضعنا في هذا الكتاب أيضا ست مقالات من شمال أفريقيا كذلك، عن المغرب والجزائر ومصر والمنطقة الأوسع. نأمل أن يتمكن هذا الكتاب من المساهمة في الاقتصاد السياسي الناشئ لتغير المناخ في شمال أفريقيا الذي يستقصي ويتدارس العلاقات بين صناعات الوقود الأحفوري، والنخب الإقليمية، ورأس المال الدولي.

يتمثل هدفنا بأربعة نقاط :

- تسليط الضوء على أهمية أزمة المناخ في شمال أفريقيا والتأكيد على الحاجة إلى إجراء تحليل شامل وتغيير هيكلي.
- مواجهة الخطاب النيو- ليبرالي المهيمن بشأن التصدي لتغير المناخ الذي يروج له البنك الدولي والمؤسسات النيو- ليبرالية الأخرى وتسليط الضوء على مخاطر حركة بيئية محدودة الآفاق.
- دعم اليسار في شمال أفريقيا ليعبر عن استجابة محلية وديمقراطية لتغير المناخ، تدمج التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والطبقي والبيئي. ونظرا للضغوط التسلطية والقمع الجماعي والفقر على نطاق واسع، فإنه من المفهوم أن هناك اهتمام محدود قد أعطي

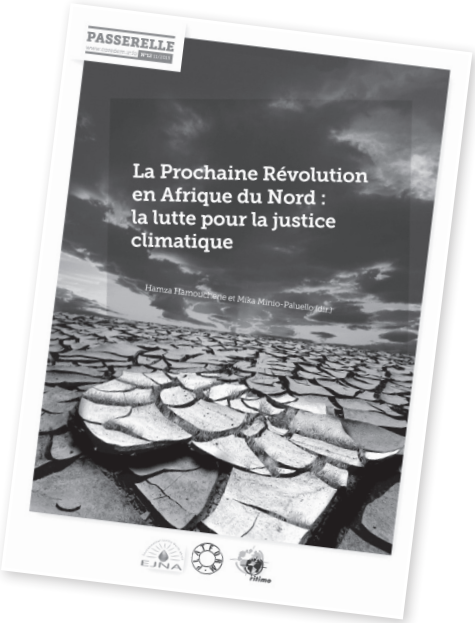

من قبل الحركات الاجتماعية أو اليسار في شمال أفريقيا لتغير المناخ في الماضي.

- تعزيز الأمل والاستلهام من الحركات والنضالات في جنوب الكرة الأرضية، وفضح زيف الادعاء بأنه لا يمكن فعل أي شيء. فهذه أزمة متجذرة في الأنشطة والقرارات البشرية التي يمكن تغييرها.

لا يحاول هذا الكتاب توفير كل الإجابات، ولكنه يطرح الأسئلة ويعرض التحديات. ما هو شكل الاستجابة العادلة لتغير المناخ في شمال أفريقيا؟ هل تعني إجلاء جماعي، والحدود المفتوحة إلى أوروبا؟ هل تعني دفع الديون المناخية وإعادة التوزيع – من قبل الحكومات الأوروبية، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، أو من النخب المحلية الغنية؟ ما الذي يجب أن يحدث لموارد الوقود الأحفوري في شمال أفريقيا التي يجري استخراجها في جزء كبير منه من قبل الشركات الغربية؟ من الذي يجب أن يسيطر على الطاقة المتجددة ويمتلكها؟ ماذا يعني التكيف مع تغير المناخ ومن الذي سيشكل هذا التكيف ويستفيد منه؟ لم نهدف إلى الاتساق أو الوصول إلى موقف واحد – هناك تناقضات ووجهات نظر مختلفة، ولكنها جميعا تقدم نقاط البدء للحوار.

المحتوى

• القسم الأول: عنف تغير المناخ

يبدأ الكتاب بقسم يسلط الضوء على حجم الخطر الذي يشكله تغير المناخ. تجادل المقتطفات من مقالة لانسيت بعنوان «الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي» أن بقاء مجتمعات بأكملها في العالم العربي قد أصبح على المحك. فلقد فشل الخطاب الحالي حول الصحة والسكان، والتنمية في العالم العربي إلى حد كبير في التعبيرالضروري عن حالة العجلة الملحة. في مقال ميكا مينيو- بالويللو عن العنف الناجم عن تغير المناخ، تكشف الكاتبة عن مستوى وحشية الدمار الذي يواجه مصر. وتجادل بأن الطبيعة الطبقية لعنف المناخ تحمّل الفقراء العبء نيابة عن الأغنياء. البقاء يعتمد على التكيف مع التحول المقبل. لكن التكيف هو عملية سياسية بشكل مكثف وقد يعني التحرر أو المزيد من القمع.

في الورقة المعنونة «مليون حركة تمرد»، تظهر سونيتا نارين أننا لسنا جميعا على نفس الجانب في المعركة ضد تغير المناخ. في حين أن الأغنياء يريدون الحفاظ على أسلوب حياتهم، علينا أن ننظر إلى تغير المناخ في وجوه الملايين الذين فقدوا منازلهم في الأعاصير وارتفاع مستويات مياه البحار. نحن بحاجة إلى أن يكون واضحا أن فشل الأغنياء في احتواء انبعاثاتهم في سعيهم لتحقيق النمو الاقتصادي هو الذي تسبب بموت الآلاف. لذا فإن الحلول لا تكمن في مؤتمرات النخب، ولكن بإجابات صغيرة لمشاكل كبيرة، وحركات حماية البيئة التي يقوم بها المحرومون.

بيا رنادا، كاتبة من الفلبين، تصف الظواهر الجوية الأخيرة البالغة الشدة ، والأعاصير، وتقول إن جنوب الكرة الأرضية يواجه وطأة فوضى المناخ وأن على البلدان المتقدمة التي أحرقت معظم الوقود الأحفوري وأطلقت الكربون أن تعوض مجتمعات ودول في خط المواجهة من خلال سداد «دينها المناخي.»

• القسم الثاني: تغيير النظام أم تغير المناخ

القسم الثاني يسأل ما هي المسببات الهيكلية لتغير المناخ، وكيف يجب أن يكون شكل النظام الجديد. هل يمكن إصلاح أنظمتنا السياسية والاقتصادية الحالية وتعديلها للتكيف مع تغير المناخ؟ يكتب والدن بيلو من الفلبين مقالا معنونا : «هل ستبقى الرأسمالية على قيد الحياة مع تغير المناخ؟» ويجادل بأن انتشار الرأسمالية قد تسبب في الحرق المتسارع للوقود الأحفوري وفي الإزالة السريعة

للغابات، مسرعا ظاهرة الاحتباس الحراري. لكسر هذا المسار، نحن بحاجة إلى استهلاك منخفض، ونمو منخفض، ونموذج تنمية عادل يحسن من رفاهية الناس ويزيد من الرقابة الديمقراطية على الإنتاج. ستعارض النخب في الشمال والجنوب مثل هذه الاستجابة الشاملة. يقول بيلو أنه يجب رؤية تغير المناخ كتهديد للبقاء وأيضا كفرصة لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طالما أجِّلت. وتبحث خديجة شريف في مقالها المعنون : «سلاح تغير المناخ السري» كيف تفيد الملاذات الضريبية الخارجية شركات النفط متعددة الجنسيات والسياسيين الفاسدين ومخططات تجارة الكربون، على الرغم من أن جزر مثل سيشل والمالديف قد تختفي تماما مع ارتفاع البحر.

يركز ألبرتو أكوستا، الخبير الاقتصادي الإكوادوري والوزير السابق للطاقة والمناجم، على النمط التراكمي الإستخراجي ويعتبره آلية للنهب الاستعماري والنيو- استعماري. وبدلا من الاستفادة من الموارد الطبيعية، تعاني الدول التي حظيت بنعمة الموارد من ازدياد الفقر والبطالة، والتلوث، وضعف الزراعة، والقمع. في مقالها المعنون«التربة وليس النفط»، تتحدى فاندانا شيفا افتراض أن التصنيع هو التقدم، كما تتحدى القيمة التي نضعها في الإنتاجية والكفاءة. وتجادل بأن اعتمادنا على الوقود الأحفوري قد «حجّر تفكيرنا». لذلك، فهي تدعو إلى تحول ثقافي كجزء من عملية الانتقال في الطاقة إلى عصر ما بعد النفط. في ديمقراطية الكربون التي ترتكز على التنوع البيولوجي، يكون لجميع الكائنات حصة كربون عادلة ولا يثقل كاهل أحد بحصة غير عادلة من التأثيرات المناخية.

وعلى الرغم من عقود من محادثات المناخ رفيعة المستوى، فإن النتائج فاشلة – استمرار العمل كالمعتاد، بغض النظر عن التهديد. بابلو سولون، والذي كان في السابق كبير مفاوضي المناخ في بوليفيا، يصف في مقاله المعنون «تغير المناخ : ليس مجرد أي عمل هو الحل» كيف تم اختطاف مفاوضات المناخ الرسمية للأمم المتحدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وكيف تم منع الإجراءات اللازمة من خلال ضمان الأرباح المستقبلية. وهو يلخص خطة من عشرة نقاط بدعم من الحركات الاجتماعية، بما في ذلك خلق فرص عمل المناخ، وترك 80٪ من الوقود الأحفوري في الأرض وجعل الطاقة تحت الرقابة العامة ورقابة المجتمع.

• القسم الثالث: حذار من «الحلول الكاذبة»

ويتناول القسم الثالث كيف حاول الأقوياء استخدام أزمة المناخ لتحقيق الربح وترسيخ عدم المساواة عن طريق تشجيع الحلول الكاذبة. في «ديزيرتيك : الاستيلاء على الطاقة المتجددة»، يجادل حمزة حموشان مشاريع الطاقة الشمسية الموجهة للتصدير التي وضعت لمصلحة المستهلكين الأوروبيين والنخب القمعية قبل المجتمعات المحلية. وهو يسلط الضوء على خطر هذه المشاريع على إمدادات المياه المحلية ويضع ديزيرتيك في سياق الصفقات التجارية الموالية للشركات والصراع على النفوذ وموارد الطاقة. وتثير مقالة جواد حول المغرب المخاوف بشأن السيادة الوطنية والسيطرة على الطاقة المتجددة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.انه ينتقد خطاب «التنمية المستدامة»، والذي تم إفراغه من معانية وإخضاعه للسوق، ويحذرنا من استخدام شراكات القطاعين العام والخاص للحصول على الطاقة.

تكشف خديجة شريف وباتريك بوند وهما كاتبين من جنوب أفريقيا عن فشل تجارة الكربون وآلية التنمية النظيفة في الحد من الانبعاثات. وهما يفضحان حقيقة العنصرية البيئية والحلول الزائفة التي تسمح للشركات الغنية أن تستمر في التلويث وفي نفس الوقت تحقيق أرباح أكبر من أي وقت مضى. حيل تجارة الكربون تدفع الكثيرين إلى التفكير بأنه بالإمكان التعامل مع تغير المناخ دون تغيير هيكلي. يجب أن نعترف أن آليات السوق لن تقلل من الانبعاثات العالمية بما فيه الكفاية. بابلو سولون في «أمام مفترق الطّرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة» يحذرنا ألا نعتمد على الاقتصاد الأخضر للنجاة.عن طريق خصخصة وتسليع الطبيعة، سنواصل تدميرها – وتدمير أنفسنا معها. وينتقد سولون تحديدا برنامج REDD (الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، بإعتباره ذريعة أخرى للأغنياء لتلويث الكوكب.

• القسم الرابع: تنظيم من أجل البقاء

يبحث القسم الأخير في كيفية تعبئة الناس من أجل مستقبل مختلف. تصف ماهينور المصري، الثوريّة المصرية، كيف أن تغير المناخ يهدد مسقط رأسها الإسكندرية،تتكلم عن تجربتها في دلتا النيل وكيف تعاملت مع كلّ من المجتمعات والعاملين في الخطوط الأمامية التي تواجه استغلال الشركات. وفي مقابلة بين حمزة حموشان و مهدي بسكري، نستكشف لماذا تظاهر الآلاف من الجزائريين ضد التكسير الهيدروليكي في الصحراء لإستخراج الغاز الصخري، وكيف أنهم تنظموا واحتشدوا ضد خطط الحكومة والشركات.

يتضمن هذا القسم موضوعين آخرين لكاتبين من أمريكا اللاتينية. في خطاب لإيفو موراليس، رئيس بوليفيا، ينقد بشدة استغلال الاستعمار والنيو – ليبرالية ويتحدث عن نظام عالم جديد للعيش بشكل جيد (بوين فيفير) والتضامن العالمي بين الشعوب. يتكلم الخطاب عن حقوق الأرض الأم (باتشاماما)، وكيف يمكننا أن نعيش في وئام وتوازن مع كوكب الأرض. الموضوع الآخر هو مقال موجز من ألبرتو أكوستا بعنوان «تحدي الاكوادور» يتوسع في مفهوم أمريكا اللاتينية «لحقوق الأرض الأم» باعتبارها وسيلة للدفاع عن حقوق المجتمعات والأجيال القادمة، وتحدي امتيازات الأقوياء وضمان البقاء.

وقد اعترفت الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم أن خطر تغير المناخ يحوّل نضالهم. يأخذ البيان حول «تغير المناخ والنضال الطبقي» الصادر عن الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا موقفا قويا للدفع نحو الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون، يرتكز على الملكية الاجتماعية الديمقراطية التي يسيطر عليها العمال. إنه يعارض تمليك الطبيعة، ويرى تغير المناخ باعتباره النضال الموحد للطبقات العاملة في جميع أنحاء العالم، وأنه «لا يمكننا انتظارالحكومات» لكي تتخذ الإجراءات اللازمة. إعلان مارغريتا الذي وقعه أكثر من مائة حركة اجتماعية في جزيرة مارغاريتا في فنزويلا في يوليو 2014 يلتزم بالعيش في وئام مع البيئة الطبيعية للأرض، وحقوق الأجيال القادمة في وراثة كوكب قابل للبقاء. وتدعو الحركات لخلق تصدعات في النظام الحالي غير المستدام، للعمل المباشر للقضاء على الطاقة القذرة، ومحاربة الخصخصة والصناعات الزراعية. هذا الجذرية (راديكالية) والوعي التقدمي بأهمية البيئة للإنسان كان موجودا بالفعل في السبعينات من القرن الماضي. ولقد قمنا بإدراج مقال لأوريليان برنييه عن إعلان كوكويوك لعام 1974 الذي تبنته الأمم المتحدة ، والذي وضع نقدا جذريا "للتنمية"، والتجارة الحرة والعلاقات بين الشمال والجنوب. لقد تم دفنه منذ ذلك الحين ومحيه من التاريخ، إلا أنه لا يزال سديدا وملحّا.

سكان شمال أفريقيا الذين ستتعرض حياتهم أكثر للتغيير جرّاء تغير المناخ هم صغار المزارعين في دلتا النيل، وصيادي الأسماك من جربة، سكان عين صلاح في الجزائر، والملايين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في القاهرة وتونس والجزائر. ولكنهم مهمشون وممنوعون من تشكيل مستقبلهم. بدلا من ذلك، تُصاغ مخططات الطاقة والمناخ من قبل الحكومات المسيطر عليها عسكريا ومن طرف مؤيديها في الرياض وبروكسل وواشنطن دي سي. وتتعاون النخب المحلية الغنية مع الشركات المتعددة الجنسيات، والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ولكن جميع وعود وإجراءات هذه المؤسسات تبين أنها عدوة للعدالة المناخية والبقاء.

تغير المناخ هو تهديد وفرصة في نفس الوقت لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تأجلت طويلا والتي أُخرِجَت عن مسارها أو خربت في العصور السابقة من قبل النخب التي تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها أو زيادتها. والفرق هو أن اليوم وجود البشرية وكوكب الأرض في حد ذاته يعتمد على استبدال النظم الاقتصادية القائمة على الاستخلاص الإقطاعي للريع أو تراكم رأس المال أو الاستغلال الطبقي بنظام يرتكز على العدالة والمساواة.

حجم الأزمة يعني أننا بحاجة إلى خروج جذري عن هياكل السلطة الاستبدادية والنيو- ليبرالية القائمة. الحاجة الملحة تجعل الأمر يبدو كما لو أننا لا نملك الوقت لتغيير النظام، ولكن الاعتماد على هؤلاء الذين يحكمون سيرجعنا خطوتين إلى الوراء مع كل خطوة إلى الأمام. بدلا من ذلك، يتعين علينا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية والمجتمعات التي تقاوم جبهيا، وبناء مسارات ديمقراطية نحو البقاء في عالم أكثر دفئا.

وسوف يكون هذا النضال العالمي سمة القرن الحادي والعشرين.

مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: حماية للبيئة أم حماية للأرباح؟

م. جواد

"هناك ما يكفي من الموارد على هذا الكوكب لتلبية احتياجات الجميع، ولكن لا يوجد ما يكفي إذا كان ذلك لإرضاء حب الامتلاك لدى البعض" غاندي

"لا يمكن حل مشكل بنفس الطريقة التي خلق بها" ألبرت أينشتاين

إن الأزمة المناخية العالمية هي من أهم مظاهر الأزمة الحضارية التي يشهدها العالم الرأسمالي اليوم. ويتفق أغلب الأخصائيين والعلماء اليوم حول العلاقة بين هذه الأزمة والأنشطة البشرية أو بالأحرى نمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي المفروض على مجمل مواطني العالم من خلال التحكم المتنامي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف مجالات الحياة (الماء، الهواء، النباتات، وسائل الإعلام، الصحة، التعليم إلخ). كما يتفق هؤلاء العلماء أيضا على خطورة الوضع البيئي لعالمنا وعلى ضرورة المحافظة على درجة حرارة الكرة الأرضية التي ما انفكت ترتفع نتيجة تكاثف غازات الاحتباس الحراري في الفضاء. إن هدفهم هو الحد من ارتفاع الحرارة عند 2 درجة مئوية وهو حد إذا تجاوزناه نكون قد بلغنا نقطة اللاعودة ويصعب التنبؤ بما سينجر عن ذلك اليوم خاصة مع ذوبان الثلوج في القطب الشمالي وإطلاق هيدرات الميثان الذي ظل محبوسا لملايين السنين خاصة في قاع البحر في القطب الشمالي وفي الأراضي دائمة التجمد في سيبيريا.

وبما أن السياسة الليبيرالية هي التي تحكم العالم اليوم، فقد خلق أرباب الاقتصاد سوقا أو بالأحرى أسواقا للمناخ: سوق قروض الكربون التي وقع تبنيها من طرف بروتوكول كيوتو آليات مثل آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism. CDM)، وسوق إزالة الغابات التي تعتبر أهم تجديد. فكانت النتيجة، وحتى قبل الموافقة عليها، أن استحوذت الشركات المتعددة الجنسية على آلاف الهكتارات من الغابات بعد طرد السكان الأصليين من أراضيهم.

ويحاول بعض أصحاب القرار والزعماء الكبار في المغرب، على غرار حلفائهم الغربيين، استغلال الفرصة السانحة التي تمثلها مشاريع التنمية النظيفة. إنهم بصدد البحث عن فرص جديدة للإثراء وتنمية الأرباح هذه المرة من خلال حماية المحيط والتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة؟ عن ماذا نتحدث؟ وما الجديد بخصوص الميثاق الوطني حول المحيط والتنمية المستدامة (2010)؟ ما هي طبيعة المشاريع «الخضراء» الجديدة التي هي بصدد الإنجاز بالمغرب؟ من سيدفع ومن المستفيد؟ هل من حلول بديلة؟

I. التنمية المستدامة: عن ماذا نتحدث؟

تعد عبارة «التنمية المستدامة» من العبارات الطنانة المنتشرة في كل مكان اليوم والتي نجدها في خطابات الحكومات اليمينية واليسارية على حد سواء وأصحاب المؤسسات والمدافعين عن المحيط، إلخ. الجميع يستعمل هذه العبارة العصرية إلى حد ما دون التمكن من معناها أو بالأحرى معانيها الحقيقية التي لا تزال إلى اليوم مبهمة وحتى متناقضة. لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة اليوم مفهوما مضللا. لقد تمت ترجمة عبارة «sustainable development» ترجمة سيئة إلى الفرنسية بعبارة «développement durable».

وعليه فإن أحد التعاريف الذي يحظى بحد من التوافق هو ذاك الذي قدمه المجلس العالمي للمحيط والتنمية في 1987 (تقرير برونتلاند: برئاسة الوزيرة النرويجية قرو هارلم برونتلاند):

«تنمية تستجيب لمتطلبات أجيال الحاضر دون أن تضر بقدرة أجيال المستقبل على الاستجابة لمتطلباتهم»

بيد أنه وقعت إعادة ملاءمة لهذا المفهوم منذ ظهوره مع متطلبات السوق «المقدسة» والشركات المتعددة الجنسيات التي أنتجت وفرضت التعريف الخاص بها والتي من بينها تلك التي تخص م. فابياني، الرئيس المدير العام لشركة بريتيش بتروليمBP فرنسا[1].

«التنمية المستدامة هي أولا إنتاج المزيد من الطاقة، والمزيد من البترول، والمزيد من الغاز، وربما المزيد من الفحم، وبالتأكيد المزيد من الطاقات المتجددة. ويجب في ذات الوقت أن نكون متأكدين أن ذلك لا يتم على حساب البيئة.»

يبدو هذا المفهوم اليوم على أنه توافق بين منطقين رغم تناقضهما:

منطق على المدى القصير أو منطق السوق التي تدعمها وتروج لها أقلية متطفلة تريد أن تزيد من أرباحها من خلال السيطرة على كل الثروات وتحويلها إلى بضاعة (الماء، الهواء، أشعة الشمس، الصحة، التعليم، إلخ) (في 2009 استحوذ 20٪ من أثرى أثرياء العالم على 86٪ من الثروات !!).

منطق على المدى الطويل يطالبنا بتحمل مسؤولية حماية الأنظمة البيئية المحافظة على كوكبنا وثرواته للأجيال القادمة. ويروج لهذا المنطق العديد من المنظمات والمناضلين في مجال حماية البيئة.

إذا كان المدافعون على هذا الاتفاق مع الشركات المتعددة الجنسيات وأصحابها بتعلة تربيتهم والتأثير عليهم تدريجيا قصد التبني والتلاؤم مع هذا المثال المسؤول للتنمية، فإن ما يمكن ملاحظته اليوم هو أن هؤلاء أنفسهم هم من تأثر وتلاءم مع قيود السوق وتلاءموا حتى مع منطق رجال المال ويجدون اليوم أنفسهم تائهين في اعتبارات تخمينية حول أسعار أطنان من ثاني أكسيد الكربون.

II. الوضع البيئي في المغرب وتأثير التغيرات المناخية

يقع المغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورغم كونها من أقل المناطق تلويثا للعالم بنسبة 4,5٪ من غازات الاحتباس الحراري فإن هذه المنطقة

1 – تقرير حول الملتقيات البرلمانية الرابعة حول الطاقة، الخميس 11 أكتوبر، 2001 مساهمة ميشال دي فابياني، رئيس BP فرنسا

ستكون من بين أكثر المناطق تضررا من هذه التغيرات خاصة فيما يخص تقلص الموارد المائية التي هي محدودة بطبيعتها.

وفيما يخص المغرب فقد تنبأت دراسة حديثة اعتمدت مثال MAGIC/SCENGEN حول تأثير التغير المناخي في المغرب بما يلي :

- ارتفاع مستوى البحار بين 2,6 و15,6 سم بحلول سنة 2020
- ارتفاع درجة الحرارة بين 0,7 ودرجة واحدة بحلول سنة 2020 وبين 3 و5 درجات بحلول سنة 2080.
- النقص الملحوظ في تساقط الأمطار بنسبة 7٪ خاصة بالمناطق الشمالية بحلول سنة 2020 و20٪ بحلول سنة 2040 و40٪ بحلول سنة 2080.
- تزايد ظواهر الطقس الحاد كالجفاف والفيضانات[2] إلخ.
- الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي التي يمكن أن تصل إلى 50٪ في سنوات الجفاف
- تناقص الأنشطة الزراعية في المناطق الساحلية نتيجة نسبة الملوحة العالية للمياه

وفيما يخص الوضعية المناخية في المغرب فإن التقارير حتى الرسمية منها تشير إلى تدهور ملحوظ تقدره الدولة سنويا بـ 4٪ من الناتج المحلي الخام في السنة[3].

تلوث المياه السطحية والباطنية والبحرية :

- تصرف 90٪ من المياه المستعملة دون معالجة، منها 52٪ في البحر (370م م3 من المياه المستعملة الحضرية و940م م3 من المياه المستعملة الصناعية)
- 2٪ من الفضلات المنزلية يقع إعادة تدويرها أو التخلص منها في مصبات مراقبة
- 930000 طن من الفضلات الصناعية في السنة تتركز 42٪ منها في منطقة الدار البيضاء الكبرى

تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيئي

هناك 1670 نوعا من النباتات و610 نوعا حيوانيا منها 85 نوعا من السمك و98 نوعا من الطيور مهددة بالانقراض (أنظر تقرير كتابة الدولة المكلفة بالمياه والبيئة).

تدهور ملحوظ ناتج عن الغياب شبه التام لمراقبة مناطق الاستغلال المنجمي والمقاطع (الرمل والحجارة...) مع تقنيات استخراج مضرة بالبيئة.

III. مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: من المستفيد؟

تعهد حماية البيئة في المغرب، وكما هو الشأن على المستوى العالمي، إلى شركات تتحمل مسؤولية كبيرة في تدهور الوضع البيئي على غرار شركة ONA [4]. ويعد هذا المجمع من خلال فرعه المنجمي «مناجم» سبب تدهور النظم البيئية في معظم مناطق أنشطته الاستخراجية ولعل خير مثال على ذلك هو منجم «البليدة» في منطقة «جرادة» شرق المغرب التي لا تزال تعاني من تبعات النفايات السامة التي خلفتها «مناجم» بعد مغادرتها سنة 1998.

ويقدم مجمع ONA نفسه هذه المرة من خلال فرعه «الأخضر» «ناريفا» كرائد وطني في قطاع المياه والبيئة في المغرب. ويصف مجلس إدارة ONA في تقريره الأخير هذا القطاع بالإضافة إلى قطاع الاتصالات بـ «مقومات النمو[5]».

وقد استأثرت «ناريفا» بنصيب الأسد من مشاريع إنتاج الطاقة من الرياح من خلال ثلاثة مشاريع كبرى مؤخرا بكلفة كلية تقدر بثلاثة مليارات درهم (260 مليون يورو) وذلك بعد أن تمتعت بعقد حصري في المنطقة وربما في العالم للتصرف بالوكالة في خدمات الري بمنطقة «سبتال قردان» جنوب المغرب لمدة 30 سنة[6] :

1. تقع في أخفنير على بعد 100 كلم شرق طرفاية جنوب المغرب بطاقة إنتاج بـ 200 ميقاوات أي ما يعادل استهلاك مدينة تعد 1 مليون نسمة
2. محطة «فم الواد» على مقربة من مدينة العيون بطاقة إنتاج بـ 100 ميقاوات،
3. محطة «الحوامة» بمنطقة طنجة

2 – الفيضانات الأخيرة التي عرفتها البلاد في شهر نوفمبر 2010 والتي تسببت في هلاك 40 شخصا تبين أننا بدأنا نشهد بعد مثل هذه الظواهر القصوى. أنظر في هذا الشأن: http://www.cadtm.org/Maroc-Entre-les-evenements-du-camp

3 – كتابة الدولة المكلفة بالمياه والبيئة – المجلس الوطني 11 ماي 2009

4 – مجمع ONA هو أول مجمع صناعي ومالي مغربي خاص على ملك العائلة الملكية

5 – http://www.ona.ma/relaiscroissance.php

6 – لمزيد من المعلومات التقنية وإيضا حول تمويل هذا الترخيص أنظر: http://www.cadtm.org/Water-resources-and-climate-change,5080

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس المدير «لناريفا» السيد نقوش هو مدير سابق للديوان الوطني للكهرباء الحليف الرئيسي لناريفا : «الباب الدوار» على الطريقة المغربية هذه المرة !

وقد التحقت ناريفا في موفى شهر مارس 2010 بالمشروع الضخم «ديزارتاك» (DESERTEC) إلى جانب شركات كبرى متعددة الجنسيات على غرار Siemens و la Deutsche Bank و ABB ABENGOA. ويهدف هذا المشروع إلى تغطية 15٪ من احتياجات أوروبا من الطاقة بفضل شبكة من مراكز توليد الطاقة من الشمس في عدد من المواقع تمتد من المغرب في الغرب إلى المملكة العربية السعودية في الشرق.

وتقدر التكلفة الكلية بـ 400 مليار يورو منها 350 لإنجاز المحطات و50 مليار يورو لخطوط النقل اللازمة لأوروبا.

إن هذا الترابط بالإضافة إلى مبادرة «الأخضر العابر[7]» (TRANSGREEN) والمخطط الشمسي المتوسطي ينذر بتحويل جديد للموارد الطاقية من الجنوب إلى الشمال وبخطر استحواذ هذه الشركات المتعددة الجنسيات على هذه الطاقات الجديدة وإخضاعها مرة أخرى إلى منطقها الأوحد وهو الزيادة القصوى في الأرباح.

مخطط المغرب الشمسي

تم عرض مشروع ضخم آخر لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية أمام الملك أواخر 2009 بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في وارزازات جنوب المغرب. وتقدر كلفة هذا المشروع الضخم بـ 9 مليار دولار بطاقة إنتاج تقدر بـ 2000 ميقاوات سنة 2020 وهو ما يمثل 10/1 من المخطط الشمسي للمتوسط.

ويتوزع المشروع على خمس مواقع سيقع إنجازها من الآن إلى حدود سنة 2020 في وارزازات (500 ميقاوات) والعيون وبوجدور (الصحراء) وطرفاية (جنوب أغادير) وعين بني مطهر (شرق فاس، بالوسط). وسيمتد كامل المشروع على مساحة جملية بـ 10000 هكتار.

تم إحداث مؤسسة خاصة بإدارة هذا المشروعة وهي «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية» (MASEN) والتي يديرها السيد مصطفى الباكوري المدير الأسبق لصندوق الإيداع والتدبير المغربي. ورغم أن النص النهائي للميثاق لم ينشر بعد فإن القانون عدد 09/57 المتعلق بإحداث هذه الوكالة قد تمت المصادقة عليه من طرف المجلسين في وقت قياسي كما تمت المصادقة أيضا على قانون آخر يجيز تصدير الطاقة.

وبالتزامن مع وضع الإطار القانوني، تشهد طريقة التمويل اللمسات الأخيرة. ويستشف من تصريحات مختلف المسؤولين على المشروع أنه سيعتمد على مبدأ «التشييد والتشغيل ونقل الملكية» أي أن المشغل الخاص هو المسؤول عن بناء البنية التحتية اللازمة وإنتاج الطاقة ثم بيعها للوكالة الوطنية للكهرباء التي التزمت بالشراء لمدة تتراوح بين 20 و30 سنة.

لقد كلف هذا النموذج من الإنتاج بشروط ميسرة والمعروف أيضا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص المغربيين غاليا في قطاع إنتاج الكهرباء مثلما هو الشأن في قطاعات أخرى. وتؤمن إنتاج 52٪ من الكهرباء في المغرب شركات خاصة من خلال عقود سخية جدا وقع إبرامها في التسعينات وهي المتسببة في اختلال التوازن المالي الذي تشهده الوكالة الوطنية للكهرباء اليوم.

وعليه فإن إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة سيكون تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يطرح عديد التساؤلات في علاقة سيادتنا الوطنية بهذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد ككل. وهناك سؤال آخر يطرح في علاقة بشرعية هذه القرارات السياسية الاستراتيجية التي سيكون لها وقع كبير على مستقبل بلادنا والتي يتم اتخاذها من مجموعة من التكنوقراط بعيدا عن أي مسار ديموقراطي ودون استشارة المواطنين الذين سيكون عليهم مرة أخرى تحمل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمثل هذه الاختيارات.

آليات تمويل المشاريع «الخضراء»

تم إحداث آليات مالية لمواكبة مختلف هذه المشاريع المصطلح عليها بمشاريع التنمية المستدامة وهي عبارة عن صناديق يتم تمويلها من طرف دافعي الضرائب والتي ما فتأت تغري الشركات «الخضراء» على جميع الأصعدة :

- صندوق التنمية الطاقية (FDE) الممول بـ 1 مليون دولار أمريكي الذي أحدث سنة 2008
- صندوق مراقبة التلوث الصناعي
- الصندوق الوطني لحماية البيئة وإعادة التأهيل
- صندوق رأس المال كاربون المغرب والذي تتمثل مهمته الأساسية في شراء قروض الكربون المحدثة من مشاريع التنمية النظيفة في المغرب من المستثمرين المحليين في انتظار بيعها في السوق العالمية للكربون. ويبلغ رأس مال الصندوق 300 مليون منها 50٪ من صندوق الإيداع والتدبير و25٪ من خزينة الإيداع الفرنسية و25٪ من البنك الأوروبي للاستثمار.

IV. هل من حلول بديلة؟

لإيجاد حلول بديلة يجب على النشطاء والأخصائيين والعلماء الشرفاء أن يتخلصوا من وهم حماية البيئة من خلال آليات السوق. الواضح اليوم أن فريقا من المدافعين عن البيئة بما فيهم المنظمات غير الحكومية تندمج في هذا المنطق بتبني مبدأ الخيار الأقل ضررا والمقولة الشهيرة لمرغريت تاتشر «ليس لدينا خيار آخر». هناك لحسن الحظ منظمات أخرى ومن بينها شبكة «العدالة البيئية الآن» (Climate Justice Now) التي تناضل من أجل كشف الوجه الحقيقي للرأسمالية الخضراء ونفاق صناع القرار وكبار أرباب العمل الذين يبحثون دائما وقبل كل شيء عن تحقيق أقصى قدر من الأرباح. كما تناضل هذه المنظمات أيضا من أجل حلول بديلة حقيقية على درب القطع التام مع نموذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي مثل :

- فرض ضرائب على كبار الملوثين تتماشى ودرجة الضرر الذي تحدثه أنشطتهم الصناعية
- تمكين السكان المحليين من استعادة مواردهم الطبيعية وتشريكهم فعليا في التصرف فيها
- إلغاء الديون المالية للدول الفقيرة والتي تبقى تافهة مقارنة بالدين التاريخي والبيئي الذي تدين به دول الشمال لهذه الدول
- إعادة التموضع بما يقرب أماكن الإنتاج من أماكن الاستهلاك وهو ما يتناقض كليا مع نظرية المنافع المقارنة

أما على المستوى الوطني فيجب علينا أن نفرض نقاشا مفتوحا وشفافا حول مستقبل الطاقة في بلادنا. كما يجب علينا أيضا أن نفرض سيادتنا على هذا القطاع الاستراتيجي والتي تمر حتما عبر السيطرة الفعلية على جميع مراحل الإنتاج والتصرف والتوزيع لهذه الطاقات. إن هذا الأمر يتطلب تصرفا عموميا تحت مراقبة شعبية، تصرف ذو صبغة اقتصادية واجتماعية تفضل الحلول التقنية الأكثر حفاضا على البيئة والتي تمكن في نفس الوقت أغلبية المغاربة من استغلال هذه الموارد.

7 – «الأخر العابر» (TRANSGREEN) هي مبادرة صناعية موسعة تهدف إلى إحداث مشروع ضخم لنقل الكهرباء بين ضفتي المتوسط

العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر

ميكا مينيو بالويللو

في خضم الحركات الثورية في السنوات الأخيرة، ليس من السهل ألا نلاحظ أن تغير المناخ قد بدأ يغير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،حيث نعيش، تغييراً جذرياً. هذا التحول التدريجي، الذي يصعب تجنبه، يهدد بنزوح الملايين من البشر، إن لم يكن عشرات الملايين، و بتغيير شكل المنطقة بشكل قد يصعب التعرف عليها. و كالمعتاد، سيسمح رأس المال لطبقات النخبة بالاستفادة من الدمار الذي سيلحق بالأغلبية الفقيرة، و لكن مستقبلا يسوده العدل هو مستقبل ما زال ممكنا، إذا ما كافحنا من أجله.

الصيف الذي جاء مبكرًا في عام 2014 ذكرنا بالعنف الذي قد يسببه تغير المناخ. درجات الحرارة المرتفعة تقتل، حتى لو كان الطقس الحار قد يبدو طبيعياً بالنسبة للمنطقة. موجات الحر مثل تلك التي جاءت في أيار/ مايو 2014، عندما وصلت درجات الحرارة في القاهرة إلى ثلاثة وأربعين درجة مئوية، قد تبدو مزعجة و لكن غير ضارة. و لكن موجه حارة في بريطانيا قتلت 760 شخصا خلال تسعة أيام في صيف عام 2013. و كانت أعلى درجة حرارة شهدتها لندن ثلاثة وثلاثين درجة. كم من الناس سيموتون في مصر كل صيف، حيث درجات الحرارة أعلى بكثير و النظام الصحي أضعف بكثير؟ لا توجد أي إحصاءات يمكن الرجوع إليها، و نحن لا نعرف أسماء الذين قضوا نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، حيث أن أكثرهم يعيش في الشارع و ينحدر من الطبقات الاجتماعية الدنيا.

إن الأمر يتعلق بما هو أكثر بكثير من ظواهر جوية عنيفة. فبين عامي 2006 و 2010، دمر الجفاف الشديد في شرق سوريا معيشة 800 ألف شخص وقتلت خمسة وثمانين في المئة من الثروة الحيوانية. قرى بأكملها، وصل عددها إلى 160 قرية أفرغت من سكانها قبل عام 2011. و أيضا في مصر، أجبر ارتفاع منسوب مياه البحر في دلتا النيل أسر المزارعين على إخلاء منازلهم مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة. في واحدة من القرى الساحلية قرب رشيد ، والتي زرتها في نيسان/أبريل عام 2014، تحدث السكان عن اضطرارهم للانتقال ثلاث مرات بعد انجراف أراضيهم.

إن ما يحدث ليس "الطبيعة تنتقم لنفسها". العنف الطبقي لتغير المناخ تمت بلورته بحيث يتحمل الفقراء العبء نيابة عن الفئات صاحبة الامتيازات. نحن لا نتعرف على الوحشية الكامنة في تغير المناخ حيث أن الخطاب المهيمن لا يظهرها. يتم تحويل المسؤولية و تحميلها على الكوارث "الطبيعية" و الشكل المادي للأرض. لكن لم يكن هناك داع لأن يموت أحدٌ في القاهرة عندما انخفضت درجة الحرارة في كانون الأول/ ديسمبر، أو عندما ارتفعت في أيار/مايو. جاءت الوفيات نتيجة قرارات اتخذت في لندن و بروكسل و واشنطن دي سي و دبي، و علي المستوي المحلي في لاظوغولي و مصر الجديدة، و القطامية. كانت هذه خيارات اتخذت للحفاظ علي حرق الوقود الأحفوري، و حماية الأغنياء بدلا من الفقراء.

في مصر والدول المجاورة لها، يعتمد البقاء على التكيف مع موجات جديدة من الجفاف و العواصف والفيضانات وتلف المحاصيل. و يروج الأكاديميون والمؤسسات الحكومية والسلطات الرسمية لخطط و حلول معظمها يقدم القليل جداً و بعد فوات الأوان، أو قد يهدد بالمزيد من الدمار. هذه الحلول و التدخلات ليست محايدة من الناحية السياسية أو الإجتماعية. بناء الجدران علي السواحل البحرية لحماية المنتجعات السياحية، و توسيع الزراعة كثيفة رأس المال يعيدان التأكيد على المصالح الخاصة للشركات. تخلق مسارات التكيف هذه فضاءات جديدة لتراكم و سيطرة النخبة على الأراضي والمياه، والطاقة. "فالحلول" القائمة على السوق تزيد من قوة الاستغلال الذي يتعرض له الفقراء بالفعل. ومع ذلك، فإن أكثر الأدبيات ذات الصلة لا تشكك في هياكل الاقتصاد و القوة التي تشكل كيفيتنا للتكيف.

يدعو هذا المقال إلى عمل تحقيق دقيق في دور البعد الطبقي في كلٍ من آثار تغير المناخ، و طرق تكيفنا معها. نحن بحاجة إلى التعرف على محاولات استخدام تغير المناخ للتربّح و كوسيلة لترسيخ عدم المساواة علي حقيقتهما. حجم الأزمة يعني أننا بحاجة إلى خروج جذري عن هياكل السلطة الاستبدادية والنيو- ليبرالية القائمة. الحاجة الملحة تجعل الأمر يبدو كما لو أننا لا نملك الوقت لتغيير النظام، ولكن الاعتماد على هؤلاء الذين يحكمون سيرجعنا خطوتين إلى الوراء مع كل خطوة إلى الأمام. بدلا من ذلك، يتعين علينا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية والمجتمعات المواجهة التي تقاوم، و بناء مسارات ديمقراطية للبقاء في عالم أكثر دفئا.

دلتا نيل مدمّر

من المقرر أن يعيد تغير المناخ تشكيل الكوكب بشكل جذري. سيتم إنفاق مئات المليارات في محاولة للتكيف و إعادة تشكيل المناظر الطبيعية المادية و العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية. فكيف سيكون شكل هذا التحول في مصر؟

المقترحات و التحليلات الحالية محدودة و بطيئة و محافظة جداً لمواكبة ما يجري. مع بعض الاستثناءات المهمة، تأخذ الكتابات الموجودة نهج فوقي و تؤكد على عدسة "الأمن". هل ستشكل ندرة المياه تهديدا للدولة؟ هل ستقوض الهجرة الأمن؟ ما هي الحلول التكنولوجية التي ستضمن استمرار زراعة الأراضي؟ كم من المال سيضيع من صناعة السياحة؟ وكما فعل المستشارون التنمويون على مدى عقود، يضع "خبراء" اليوم اللوم في ضعف مصر على جغرافيا البلد الطبيعية : فهي بلد صحراوي مع مصدر رئيسي واحد للمياه العذبة، و دلتا مسطحة آيلة للغرق يقطنها عدد كبير من السكان. وهذا يعني أنه يمكن تجنب التهديد باستخدام التكنولوجيا، من دون إحداث تغييرات في النظام الاجتماعي.

فأحد النصوص الأولى ذات المستوى الرفيع لاستكشاف السياق السياسي لتغير المناخ في المنطقة الناطقة بالعربية تطلب منا أن نثق بالنخب المحلية و المؤسسات النيو- ليبرالية في تعريف وتشكيل الأشكال التي سيأخذها التكيف. تم نشر ورقة جون ووتربري البحثية بعنوان "الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية" في عام 2013 ضمن تقرير التنمية البشرية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التكيف لمن؟

بعض الناس هم أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ عن غيرهم. و هذا الأمر مقبول على نطاق واسع، ولكن يتم تجاهل الأسباب الكامنة وراء ذلك من قبل واضعي السياسات في مصر. الضعف و المرونة ليسا عشوائيين و ليسا

"طبيعيين"، و لكنهما نتاج اجتماعي لعقود و قرون من التحدي و التفاعل داخل و بين السكان المحليين، و الدولة بتنوع أشكالها، و القوى الرأسمالية و الاستعمارية، فضلا عن الجغرافيا الطبيعية.

في دلتا النيل، تتشكل كيفية تأثر الناس من خلال تجربتهم الموروثة في نزع الملكية، و سرقة الأراضي، والقمع. وهذه الأمور تم تشريعها خلال التوسع في زراعة القطن وخلق فئة من العمال غير مالكة للأراضي أثناء الاحتلال البريطاني، أو بعد قانون الإصلاح الزراعي لعام 1992 والذي سنه الرئيس المخلوع حسني مبارك، القانون الذي أعطي سيطرة الأراضي إلي كبار ملاك الأراضي و أدى إلى طرد مئات الآلاف من صغار المزارعين من أراضيهم. وقد أشرف على كلتا العمليتين اللتين تمتا تحت مسمى "التنمية" و"الحداثة" ائتلافات مختلفة من الشركات المحلية، والبيروقراطية، والقادة العسكريين. وقد عمل هؤلاء في تحالف مع رأس المال الدولي والقوى (النيو) استعمارية سواء تلك المتمثلة بالإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر، أو وكالات الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في أواخر القرن العشرين.

هؤلاء الذين يضعون خطط الاستجابة لظاهرة الاحتباس الحراري لا يعترفون بهذه الجذور التاريخية لظلم المناخ. بدلا من ذلك، فإن الدرس الذي استفاد منه المسؤولون الحكوميون و بعض الأكاديميين من التاريخ، هو أن سياسات التكيف الهيكلي التي طبقت في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي أظهرت الاستخدام الفعال للضغط الخارجي. و الفكرة هي تكرار هذه العملية. ستعمل النخب المحلية على توسيع الزراعة كثيفة رأس المال الموجهة للتصدير و تجارة الكربون الإقليمية، بإرشاد و بضغط من خبراء من الاتحاد الأوروبي، و البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. و لكن هذه البنوك العامة نفسها تمول الصناديق الخاصة المتحايلة على الضرائب وتشجع على برامج خصخصة الخدمات الأساسية مثل المياه و النقل، و تدعم الوقود الاحفوري الملوث بما في ذلك التنقيب عن النفط في مصر ومشاريع التكسير الهيدروليكي المحتملة في تونس. وفي الوقت نفسه يعمل الاتحاد الأوروبي على ضمان الإستحواذ على الغاز من خلال توسيع خطوط الأنابيب في آسيا الوسطى و عبر الصحراء، في حين يُمنع الناس من اتباع نفس الطرق و تُعسكر البحار المحيطة، مما يتسبب في غرق الآلاف من المهاجرين في البحر المتوسط كل عام.

المؤسسات المصرية هي جزء من هذه العملية. معهد البحوث الساحلية، و مقره الإسكندرية، أصبح يعطي الأولوية لمقترحات التكيف التي تحمي السياحة و المصالح التجارية الكبيرة. و ينظر الى جذب رؤوس الأموال على أنه من الأهمية بمكان بحيث يهوّن موظفو المعهد من خطر تغير المناخ قائلين : "إذا قلنا أن لدينا مشكلة كبيرة سيقوم المستثمرون بسحب أموالهم و يضعوها في مكان آخر و لن يطورا بذلك المنطقة الساحلية، وهذا ضد سياساتنا. نحن بحاجة إلى تطوير هذه المناطق، ونحن بحاجة إلى أشخاص مهتمين بها و لا نريد أن يساورهم الخوف في أي وقت من الأوقات."

هذا النهج في التكيف في مصر يتفق مع العقيدة السائدة بين مستشاري السياسات المناخية الذين يتقاضون رواتب عالية و الذين يزعمون بأننا سنتمكن من التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تعزيز السياسات القائمة. و يقولون أن حلول "الفوز المتبادل" ستسمح بالنمو المستمر و التقليل من المخاطر السياسية. الأنباء السيئة عن حق يتم تجاهلها بإعتبارها "مثيرة للقلق" الكثير، و يجعلوننا نعتقد أن مستقبل بكربون منخفض يبعد مجرد خطوة تغيير واحدة. فيمكن للإصلاح التكنولوجي و أدوات السوق تحييد هذا التهديد. و هذه مرحلة جديدة في ما تسميه راي بوش "الاعتداء الأيديولوجي على الحكومات الإفريقية بما يضمن خضوعها للإصلاح السياسي الخارجي و التحرير الاقتصادي."

يفشل هؤلاء الذين يشكلون سبل التكيف في المنطقة غالباً في طرح السؤال التالي : "التكيف لمن؟" خطط التكيف ليست تدخلات تكنولوجية محايدة سياسيا أو اجتماعيا. تدابير التكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر في دلتا النيل يمكن أن تشمل إعادة توزيع الأراضي لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها، أو الإخلاء القسري الجماعي لصغار المزارعين ليحل محلهم الصناعات الزراعية التي من المفترض أن تكون فائقة الكفاءة. بناء الأسوار البحرية لحماية المنتجعات السياحية و البنية التحتية للنفط، أم بناء الأسوار البحرية لحماية السكان و لحماية الإنتاج الغذائي المحلي. إعطاء الأولوية لإمدادات المياه للقادرين علي الدفع أكثر، أم توفير توزيعاً أكثر عدلًا للمياه. باختلاف ايديولوجية المؤسسة التي تقدم المقترحات، يمكن لمقترحات التكيف أن تتراوح ما بين تقديم آليات "السوق" التي تعطي الأولوية للشركات الكبيرة، إلى تقديم البرامج الجماعية من الدعم المتبادل. قد يجلب التكيف النجاح لفئة اجتماعية ما و الفشل لفئة أخرى. هل سيكون التكيف عادلاً؟ مربحاً؟ ديمقراطياً؟ فاشياً؟

إختلالات كبرى في الحضارة

يرى الكتاب الرئيسيون في تغير المناخ بأن علينا ألا نتحدى الهياكل الاجتماعية أو الاقتصادية الحالية في التعامل مع تغير المناخ. و يقولون أن علينا أن نقبل الحاضر السلطوي النيو-ليبرالي لأنه لا يوجد هناك أي بديل آخر.

في الواقع، فإن التغيير الجذري للعلاقات الحالية ليس فقط مبرر، و لكنه أمر لا مفر منه. فوفقا لدراسة حديثة نشرت في مجلة "Nature Climate Change" (تغير مناخ الطبيعة)، فإنه لم يعد ممكنا "ضمن القيود السياسية و الاقتصادية التقليدية" منع ارتفاع درجات حرارة الأرض درجتين مئويتين. و تعرّف معظم الحكومات الدرجتين المئويتين بأنها العتبة التي يصبح بعدها الهرب من تغير المناخ أمر مستحيل. حتى عند هاتين الدرجتين، هناك تهديد بحصول "اختلالات كبرى في الحضارة."

ويرى المؤلفان، كيفن اندرسون و أليس بوز من مركز تيندال لبحوث تغير المناخ، أن الصمت على مخاطر النمو المستمر يرجع إلى أن "مخالب الاقتصاد تتغلغل في علم المناخ." و يقول العالمان أن لهجة الخطاب المريحة و المستعملة بسذاجة في العلوم و السياسة المتفائلة يحجب "الإنقطاع بين العلم (المادي و الإجتماعي) أساس المناخ، والهيمنة الاقتصادية. إنهم يصفون استحالة خفض الانبعاثات بشكل كاف في ظل النظام الاقتصادي القائم، و لكنه من الصعب أيضاً تحقيق تكيف عادل دون تغيير صانعي القرار.

أصبح تغير المناخ اليوم مدمراً للمجتمعات في كل مكان، و هو يقتل 300 ألف شخص سنويا. إلا أن 99٪ من الضحايا يسقطون في جنوب الكرة الأرضية. في مصر، حيث الطقس أكثر دفئاً و هذا يعني زحف الأمراض، لأن المياه و مسببات الأمراض التي تنقلها الحشرات تنتشر من المناطق المدارية لتصل إلى الملايين ممن لم يتعرضوا لها من قبل. يواجه المصريون الجوع الوحشي مع تدمير المحاصيل و نفوق الماشية. و تواجه المدن الكبرى الساحلية مثل الإسكندرية احتمال الانغمار. حتى عندما يحدث الجفاف أو الفيضانات في الخارج، يتعرض سكان المدن المحلية التي تعتمد على المواد الغذائية الأساسية المستوردة مثل القمح و الأرز إلى تقلب الأسعار، و يصبحون غير قادرين على إطعام أنفسهم. ارتفاع درجات الحرارة و الإجهاد الناتج عن الحرارة يقتل الآلاف، و خاصة العمال الريفيين الذين لا يستطيعون تجنب العمل الشاق في الشمس. و مع وجود بنية تحتية ضعيفة فهذا يعني التعرض أكثر إلى الجفاف و العواصف، و الفيضانات مع احتمالات إخلاء محدودة.

و باختصار، تقتل الكوارث العديد من الفقراء، و القليل من الأغنياء. تفتقر الطبقات العاملة الريفية و الحضرية إلى الموارد التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك السكن الآمن، و المياه النظيفة، والقدرة على السفر. لا تتمكن الطبقات الحاكمة فقط من البقاء في مراكزها في المقابل، و لكنها أيضاً تستفيد من حدوث الكوارث، و ذلك باستخدام الفرصة لتشريد السكان و إعادة الإعمار لفرض النظم التي تلبي مصالحها. و من سكنها المكيف المحاط بالأسوار، تستخدم النخبة تجارة الكربون و الأراضي المستولى عليها وتحويل المياه لزيادة سيطرة القطاع الخاص على الموارد التي كانت في السابق موارد عامة : الهواء و الماء و الأرض. و لكن هناك بدائل تسمح بتكيف عادل خارج حدود قاعدة الربح.

النضال من أجل تكيف عادل

الغالبية العظمى من الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لا يوجد بها أية إشارة إلى قمع أو إلى مقاومة، و هذا يظلم النضالات الشعبية الموجودة بالفعل. لقد كان الفقر والحرمان شديدان في مصر لفترة طويلة، و كانا المحرك الرئيسي لثورة 25 كانون الأول/ يناير. ترددت أصداء هتافات تنادي بـ "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" من ميدان التحرير إلى بورسعيد و أسوان و من كل جانب على مدى ثلاثة سنوات. لم يكن أحد يفكر في المناخ عندما كانت المواجهة مع قوات الأمن المركزي، و لكن الخبز و الحرية و العدالة الاجتماعية هم نقطة انطلاق جيدة لتكيف عادل.

التكيف مع تغير المناخ يعني البقاء في وجهة الشدائد. و لطالما كان المزارعون في مصر مصرّين على البقاء على الرغم من القمع الشديد. و هذا يعني المقاومة السرية و العلنية للمحاولات المتعددة لمالكي الأرض و الدولة لنزع أراضيهم منهم. و كان قانون الإصلاح الزراعي الذي شرعه مبارك في عام 1992 قد أثار معارضة ضخمة في الريف خلال التسعينات من القرن الماضي، كما حاول المستأجرون الدفاع عن أرزاقهم. لهذا، نظمت "لجان مقاومة قانون رقم 96 ما يصل الى مائتي مؤتمر ريفي لتحدي السلطات، على الرغم من القمع الذي مارسته الدولة و الذي أدى إلى مقتل أكثر من مائة شخص. و خلال الفترة نفسها، رفض المزارعون في دلتا النيل الشمالي أن ينصاعوا لتوجيهات الحكومة المتزايدة. فمن خلال الحد من زراعة المحاصيل الغذائية المحلية مثل الأرز، هدفت الدولة إلى تحويل إمدادات المياه للمحاصيل الصناعية المعدّة للتصدير. و لكن المزارعين زرعوا الكثير من الأرز مما جعل الدولة تحرر 250 الف غرامة و تهدد العديدين بالسجن.

لم تكن هناك هزائم في جميع المعارك. منع الصيادون و المزارعون في جزيرة القرصاية في القاهرة الجيش المصري من مصادرة أراضيهم. اقتحم الجيش أولاً جزيرة النيل بالجرافات و بمائة جندي في عام 2007، في محاولة لطرد سكان القرية جميعهم. قاوم السكان المحليون هذا الاقتحام و عمليات التوغل المتكررة في السنوات التالية، و رفضوا مغادرة منازلهم. أقام الأهالي الحواجز على طول طريق البحر الأعظم و اشتبكوا مع الشرطة، بعد أن قتل الجنود الصياد محمد عبد الموجود الذي يبلغ من العمر عشرين عاما خلال غارة نفذت في فجر يوم من أيام شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2012. و سرعان ما انضم نشطاء من حركة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين"، و"حركة شباب 6 ابريل"، و"مصرّين" إلى نضال الجزيرة بعد سجن السكان بتهم ملفقة. تمكن أهالي القرصاية من الاحتفاظ بأراضيهم حتى الآن، كما فعل المزارعون في جزيرة الدهب المجاورة، حيث قاوموا أيضاً محاولات مماثلة قامت بها الدولة لسرقة أراضيهم منذ عام 2001.

و نشهد أيضا موجة مقاومة بعد أخرى لمشاريع البنية التحتية المدفوعة باستخراج الوقود الأحفوري و استهلاكه. في عامي 2011 و 2012، تشكل تحالف واسع بين الصيادين و السكان المحليين ضد مصنع أسمدة موبكو بدمياط و اشتبك أعضاءه مع الشرطة و اغلقوا المصنع و أجبروا السلطات على إجراء تحقيقات رسمية. و في قرية فارس قرب أسوان و بعد تضرر أو انهيار سبعين منزلاً عندما قامت شركة دانة للغاز بضخ سوائل و بالحفر لإستخراج النفط في مكان قريب، أغلق أهالي القرية الطريق الصحراوي و دخلوا موقع الحفر. أيضاً المظاهرات و الاعتصامات والاحتجاجات طوال عامي 2011 و 2012 دفعت شركة بريتيش بتروليوم لتجميد بناء محطة الغاز الخاصة بها لأكثر من سنة، قبل أن توافق على عدم البناء في أي مكان بالقرب من البلدة. في أوائل عام 2014، ضمت حملة "مصرّيون ضد الفحم" قواها مع قوى المجتمع في وادي القمر بالإسكندرية في المعركة المستمرة ضد التلوث الناجم عن مصنع لافارج للأسمنت. و في شهر آذار/مارس، هددت اللجنة الشعبية المحلية بالاعتصام بعد أن أعلن وزير الصناعة بأنه قد يسمح لمصانع الأسمنت استخدام الفحم.

في مصر، يقاتل الناس في الصفوف الأمامية في مواجهة تغير المناخ. فإذا رفضنا أن نرى مدى ارتباط هذه النضالات في التعامل مع تغير المناخ و التكيف معه، فسيبدو أن التغيير إذن يأتي فقط من "الخبراء" و بشكل فوقيّ.

تخيل و بناء مستقبل جديد

توجد أسباب عدة لفشلنا الجماعي في منع تغير المناخ الكارثي و في القدرة علي التكيف معه. تشمل العوامل الرئيسية علاقات القوة غير المتكافئة و ضعف شديد في تخيل الحلول. تجسد معظم الأدبيات الخاصة بالموضوع في الدول العربية هذا الفشل، لأنها ما زالت أسيرة الاقتصاديات النيو- ليبرالية التي يهيمن عليها النهج الجيوفيزيائي الذي يتجاهل الصراع. و مع استثناءات قليلة، فتقدم "واقعيتها السياسية" تحليلات مربحة للشركات.

يحثنا أندرسون و بوز على أن نترك "اقتصاديي السوق يتقاتلوا فيما بينهم حول السعر المناسب للكربون- أن نسمح لهم أن يعاودوا عيش يومهم الصعب إذا ما رغبوا في ذلك. العالم يتحرك إلى الأمام، و نحن بحاجة لأن تكون لدينا الجرأة على التفكير بشكل مختلف و تصور مستقبل بديل." و يتطلب ذلك تخيل مستقبل خارج الإطار النيو- ليبرالي السلطوي و فهم كيفية تقاطع المناخ مع المصالح الطبقية و مع السلطة.

وهذا يتطلب اقتصاد سياسي خاص بتغير المناخ في المنطقة العربية قادر أن يحقق في العلاقات بين صناعات الوقود الأحفوري، و النخب الإقليمية، و رأس المال الدولي. بدأ إسماليان و مالم في هذا العمل من خلال تحدي الصياغة ذات النظرة الجيوفيزيائية المحدودة في معظم الكتابات الأكاديمية عن التأثيرات المناخية في مصر. و فيما يتم تطوير خطط التكيف و ضخ الأموال في المشاريع الهندسية الكبيرة، ينبغي أن نسأل مصالح من هي تلك التي يتم الدفاع عنها و من هم المستفيدون حقاً؟ كيف سيتم السيطرة على توزيع المياه و الأراضي في سياق ازدياد الاحتباس الحراري العالمي؟

سيقود تغير المناخ التحولات الأكثر عمقاً في الذاكرة الحية في مصر، و ربما في ذاكرة الجيل القادم أيضاً. إذا حصرت معركة تحديد التكيف في مصر بين القوات العسكرية و قوي النيو- ليبرالية، فستكون الخسارة حتماً من نصيب بقية السكان. لكنه يمكن وقف الاندفاع المتهور لغلق مجتمعاتنا للاعتماد على الوقود الأحفوري فقط، فهناك قضية وجيهة للاعتقاد بأن التكيف العادل شيئ ممكن حدوثه. و على الرغم من القوة المتصاعدة للجيوش و القوى المناهضة للثورات و الفلول في الوقت الراهن، فقد أظهرت الثورات العربية أن التصدعات ممكنة الحدوث.

الحركات الاجتماعية المصرية التي تناضل من أجل إعادة التوزيع و التعاون و العدالة قادرة على خلق استراتيجيات تحولية للتعامل مع تغير المناخ. هذا المستقبل البديل لن يتم ابتداعه في أبراج النايل سيتي و المؤتمرات العالمية التي تعقد برعاية البنك الدولي أو في القمم التي تعقدها الأمم المتحدة. الخطابات الأصلية للتكيف العادل يمكن أن تصدر من الملايين من الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة و القرى الصغيرة، حيث علاقات و قضايا السلطة هي مسائل عميقة و يستحيل تجاهلها. مساحات مثل المجالس الشعبية التي ملأت شوارع إدكو و هي تناقش مستقبلا للطاقة لا توجد فيه بريتيش بتروليوم.

مجموعات شعبية في أجزاء أخرى من العالم هي أيضا تعمل علي بناء حلول: ففي عام 2013، أثبتت لجان الاستجابة للإعصار في الأحياء التابعة لجمعية سلفادور المانجروف فعالية أكثر من خطط إخلاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. و في نفس السنة، انضمت جمعية متقاعدي لندن الكبرى لنشطاء المناخ في المطالبة بمنازل دافئة و معارضة البنية التحتية الجديدة للغاز. و يعمل أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا بثبات على تأسيس شبكات دولية للعمال تدعو الى الانتقال العادل.

هذا هو المكان الذي يجب أن نبحث فيه عن سبل البقاء لمصر. التكيف بطريقة ديمقراطية وعادلة سيكون صعباً جدّا. سيكون هناك رد فعل معاكس مكثف و عنيف من الشركات التجارية الكبرى و من الجيش، و كل سيحاول فرض رؤيته لمستقبل مدفوع بالربح و بالاستغلال. و لكنه البديل الوحيد الممكن بدلاً من الدمار.

الثورة و تغير المناخ في مصر

مقابلة مع ماهينور المصري

في هذه المقابلة مع ميكا مينيو باوليلو، الثوريّة المصرية ماهينور المصري، تناقش خطرتغيّرالمناخ على الإسكندرية، مسقط رأسها، وقضايا العدالة المناخية والبيئية على نطاق أوسع في مصر. لدى المصري خِبرة في دعم المجتمعات التي تعيش في خط المواجهة والمقاومة والعمال المتضررين من التلوث. وفي الآونة الأخيرة أجرت بحثا عن تأثيرات المناخ على المزارعين الفقراء في دلتا النيل الذين يواجهون تغير المناخ.

والمصري هي واحدة من المعارضين الصريحين للحكم العسكري ولحكم الإخوان المسلمين أيضا. فبعد تولي الجيش السلطة في صيف عام 2014، بدأت في إقامة هياكل لدعم اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين يتعرضون للاضطهاد.

في أيار/مايو 2014، تم سجن المصري لمدة ستة أشهر لأنها نظّمت احتجاجا صغيرا خارج قاعة كان يُحاكم فيها اثنين من رجال الشرطة الذين قتلوا خالد سعيد. على الرغم من أنها قد أصبحت حّرة مرة ثانية، إلا أنها ما زالت تواجه اتهامات أخرى لأنها احتجت ضدّ حكم الإخوان المسلمين في عام 2013.

وقد أجريت هذه المقابلة في شهر نيسان/أبريل عام 2014، أثناء زيارتها للمجتمعات التي تزرع المانجو والجوافة بالقرب من إدكو في دلتا النيل.

ميكا: لقد سمعت أنك تقومين بالتجول في أنحاء دلتا النيل لتلتقي بالفلاحين الذين تتحول أرضهم إلى أراضي ملحية بفعل تغيرات المناخ، أخبريني عما تفعلينه بخصوص قضية تغير المناخ والاحتباس الحراري ؟

ماهينور: أنا من الإسكندرية، لذلك أعرف دوماً ان مدينتنا قد تغرق جّراء تغير المناخ، نشأت وأنا أرى الكتل الأسمنتية تحمي الشاطئ، لكنني فقط أدركت معنى تغير المناخ حين بدأت في التجول مع الناشطة السويدية في مجال المناخ (شورى إيسماليان) وأدركت أهمية ذلك، وفهمت حجم الدمار المحتمل، وكيف يتشكل ذلك على حسب الطبقات الاجتماعية، وبأن الفقراء وصغار المزارعين هم أكثر من سيعانون جراء ذلك، وسيؤدي تغيير المناخ لتدمير حياتهم.

وتذكرت هذا، وكيف ان مناطق الفقراء في الإسكندرية غير محمية بكتل أسمنتية بينما مناطق الأغنياء تحظى بحماية، هذا ما رأيته في البحيرة ودمياط ورأس البر أيضاً، منتجعات الأغنياء، والشركات، والمنشآت العسكرية تحظى بحماية، بينما الفقراء لا يحظون بهذا.

ميكا: هل تشعرين بأنّ الناس يكتسبون وعيا اكبر ويحشدون من أجل الحصول على سبل عادلة للتعامل مع تغيرات المناخ؟

ماهينور: اسمع كثيرا من الناس يقولون بأن هذا التغير قادم من الخارج وأنّه قدر ونصيب ولا يوجد ما نفعله حيال هذا، لكن الناس الذين يعيشون بالقرب من الشركات الكبرى يدركون دور السلطة والأغنياء ، على سبيل المثال في منطقة وادي القمر بالإسكندرية،الناس الذين يعيشون بالقرب من مصانع الأسمنت الكبرى التي تملكها "لافارج" و "تيتان"– شركتين فرنسية و يونانية متعددات الجنسيات - يتعرضون لكميات ضخمة من التلوث، والعديد من الأطفال يعانون من الربو وأمراض الشُعَب الهوائية (القصبية)، لذلك يناضل أهل تلك المنطقة في الحصول على مرشّحات وفلاتر على مداخن تلك المصانع، الشركات الفرنسية واليونانية ترفض، وترفض أيضاً تقديم دعم طبي لهؤلاء السكان، رغم أنها تحصل من الحكومة المصرية على طاقة وكهرباء مدعّمان بأسعار رخيصة.

عندما اضرب العمال من أجل الحصول على دعم طبي، هاجمت الشرطة المصنع في فبراير2013 بالكلاب، اثنان من العمال تم ألقائهم من على ارتفاع طابقين أثناء القبض عليهم، لم يسمح لهم بأطباء في السجن على الرغم من كسور العظام التي كانوا يعانون منها، كنا نكافح لإخراجهم من السجن.

الآن مصنع تيتان يتحول إلى استخدام الفحم، مما يعني المزيد من الآثار الضارة، وآثار اكبر على المناخ ستؤثر علينا جميعا، لذلك أهالي وادي القمر ينظّمون أنفسهم للاحتجاج ضد هذ.ا

ميكا: مصر ستكون من أكثر الدول في العالم التي ستعاني من تغيرات المناخ خلال السنوات العشرين القادمة، وخاصة صغار المزارعين والصيادين وفقراء المدن، ومن السهل الشعور بالعجز خاصة مع قانون التظاهر الجديد ، هل لديك أمل حين تفكرين في المستقبل وتغيرات المناخ ؟

ماهينور: هذا يعتمد على كيف سيتم معالجة تغيرات المناخ.. هل سيتم عن طريق النخبة ؟! .، هؤلاء لا يتحدثون عن الناس حتى وإن إدّعوا عكس ذلك، لا يتحدثون عن صغار الصيادين والمزارعين الذين يجدون صعوبة في الحديث إلى السلطة وتمثيل أنفسهم، هم منتظمون في بعض النقابات ولكنها تقوم بمناقشة بعض الأمور الصغيرة كشراء الأسمدة وخلافه، ولكنهم لا ينظمون أنفسهم من أجل ممارسة سياسية وهذا هام للغاية، هناك نقابات جديدة للمزارعين ولكن الناس في الدلتا عندما تحدّثت إليهم لا يعرفون هذا، بعد الخامس والعشرين من يناير كان لديهم أمل في تغيير أوضاعهم، أما اليوم فالأوضاع تعود إلى الوراء ولم يعد لديهم أمل، هم خائفون.

النشطاء اليوم يفكرون في الأخطاء التي قاموا بها خلال الثورة مثل التمسك بشعارات كبيرة، كان علينا تنظيم أنفسنا أكثر للتعاون مع المزارعين والصيادين وتنمية جذور أعمق بين الناس كان هذا من شأنه صناعة جبهة مواجهة أولية تستطيع أن تصمد أمام هجمات الدولة سواء علينا أو على الفقراء، بدلاً من ذلك كنا معزولين تماما عن الناس لذلك أصبح من السهل على الدولة أن تقوم بمهاجمتنا وقمعنا واحداً تلو الآخر.

ليس لدينا ما يكفي من الجذور، أسمع الناس يحادثونني أنتي تتكلمين عن العدالة الاجتماعية وحقوق الفقراء، أنتي تتكلمين عن أشياء صحيحة لكننا لم نراك من قبل ونحن نواجه مشاكلنا منذ فترة طويلة.

على كل حال لا يجب علينا التّعثر في الأخطاء يجب علينا التفكير فيما علينا فعله في المرحلة المقبلة ومن ثم المضي قدماً ، يجب أن نكون متفائلين، ليس لدينا خيار آخر.

استغلال الغاز الصخري والاستياء المتزايد في الجزائر:

مقابلة مع الناشط الصحفي الجزائري المناهض للتكسير الهيدروليكي

انضم عشرات الآلاف إلى الاحتجاجات المناهضة للتكسير الهيدروليكي في مختلف أنحاء الجزائر في كانون الثاني عام/ يناير 2015، بعد أن أعلنت الحكومة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2014 عن حفر أول بئر غاز صخري قرب عين صالح. من هناك انتشرت الاحتجاجات وصولا إلى تمنراست، ورقلة، غرداية، إليزي، أدرار، تيميمون، برج باجي مختار، عين البيضاء، بجاية، وهران والجزائر.

باغتَ حجم المعارضة الشعبية، التي استمرت لبضعة أسابيع، الحكومة وأخذها على حين غرة، وأصبح يهدد المشاريع المستقبلية للتكسير الهيدروليكي من قبل الشركات متعددة الجنسيات بما فيها توتال وشركة شل. وقد فرّقت الشرطة اعتصاما في الجزائر بالقوة واعتقلت العشرات من المتظاهرين. الاستياء من عمليات التكسير الهيدروليكي بدأ يحتدم في الجزائر منذ حين، ولكن هذه الإحتجاجات واسعة النطاق هي الأولى من نوعها والتي تعكس أيضا السخط العميق من الإستبعاد المستمر للشعب الجزائري من عملية اتخاذ القرارات العامة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد لسكان الصحراء الغنية بالنفط والغاز، والتي توفر الجزء الأكبر من الموارد والدخل في الجزائر.

وتركز الغضب بشكل أساسي على الحكومة وشركات توتال وبارتكس وسوناطراك، وهي شركات النفط العاملة في حوض أهنت. هناك خيبة و غضب لأن شركة توتال قد منعت من القيام بأعمال التكسير الهيدرولي في فرنسا، ولكن الحكومة الفرنسية تشجع هذه العمليات في الجزائر.

يمكن أيضا أن تتأثر شركتي بريتيش بتروليوم وستات أويل لأن الواحة تستضيف أيضا مشروعهما المشترك مع سوناطراك، وهو من أحد أكبر مشاريع الغاز في البلاد.

هناك احتجاجات ضخمة تطالب بوقف جميع عمليات الغاز الصخري ونقاش وطني بشأن هذه المسألة. كان هذا المطلب موجودا قبل التعديلات التي أدخلت على قانون الهيدروكربون في سنة 2013 والذي فتح الطريق لاستغلال المواد الهيدروكربونية غير التقليدية في الجزائر.

وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تمتلك الجزائر ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الصخري القابل للاستخراج بعد الصين والأرجنتين. ولقد أجرت شركات إيني، وشل وتوتال وجى دى اف سويس، وإكسون موبيل محادثات مع شركة النفط الوطنية سوناطراك حول استخراج الغاز الصخري، على الرغم من الأثر البيئي الهائل الذي يمكن أن يحدثه هذا العمل في الصحراء.

مجموعات داخل الجزائر مثل التجمع الوطني لحرية المواطنين (CNLC) قد بدأو في تحدي خطط التكسيرالهيدرولي. لقد درسوا المشاكل التي تحيط باستخراج الغاز الصخري وتحدوا علنا خطط الشركات من خلال وسائل الإعلام والمناسبات الدولية، بما فيها المنتدى الاجتماعي العالمي السابق الذي عقد في تونس في عام 2013. مهدي بسكري، الصحفي والعضو في (CNLC) قبل بأن يجيب على بعض أسئلتنا. وقد أجريت هذه المقابلة معه في شهر تشرين الأول /أكتوبر من عام 2013.

حموشان: نحن نشهد عدة مشاريع لاستغلال الغاز الصخري والنفط في جميع دول شمال أفريقيا. بإعتقادك، لماذا يجري الترويج لهذا النوع من المشاريع في الجزائر؟

بسكري : فيما يتعلق بالجزائر، المسؤولون في الدولة، وخاصة رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والمناجم، يقدمون الحجج التي لم يتم مناقشتها في المجال العام. وهم يدّعون أنّ لدى الجزائر ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري في العالم، ويستشهدون على ذلك بتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). كما يدعمون حججهم بإحتمالية تناقص العرض من الهيدروكربونات (النفط والغاز) في الجزائر، ووفقا لهم فإن الغاز الصخري فقط هو الذي يمكنه أن يحل محل الطاقة التقليدية. ومع ذلك، فقد علق بعض المراقبين أن الحكومة الجزائرية لديها رؤية محدودة لنظام فاقد الشرعية، يسعى للحصول على ريع جديد لتكريس قبضته على السلطة فقط.

حموشان: في الوقت الذي تم فيه منع التكسير الهيدروليكي في فرنسا وأصبح مثيرا للجدل بشكل متزايد في المملكة المتحدة، يبدو أنّ بلدان المغرب العربي تتلقى ضغوطات من الشركات متعددة الجنسيات والعواصم الغربية من أجل تأمين الحصول على الطاقة. ما هي أفكارك حول هذا الموضوع؟

بسكري : المجتمع المدني في الغرب أجبر بعض الحكومات حظر التكسير الهيدروليكي، العملية الوحيدة لاستخراج الغاز الصخري. ولكن هذه الحكومات لا تتردد في الذهاب إلى البلدان في الجنوب مثل الجزائر لاستخراجه. ويجري تنظيم المؤتمرات التسويقية لتعزيز فكرة استغلال الغاز الصخري، كما هو حال المؤتمر الذي عقد في فندق هيلتون، في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2012 وأيلول / سبتمبر من عام 2013. تشجع الشركات متعددة الجنسيات دول الجنوب على استغلال الغاز الصخري في الوقت الذي تخفي فيه آثاره السلبية على الاقتصاد والبيئة. في أي حال، إذا كان هناك كارثة، فإنهم سيغادرون دون دفع تعويض لأن الشركات الوطنية مثل سوناطراك ستكون مسؤولة عن النقل والمالية.

حموشان: تقدر إدارة معلومات الطاقة الامريكية (EIA) أن لدى الجزائر احتياطيات مهمة جدا من الغاز الصخري. هل هذا صحيح؟ وهل تم فعلا البدء باستغلاله في الجزائر؟

بسكري : إن التقرير الأخير لإدارة المعلومات يعود إلى عام 2004 وفقا للأستاذ شمس الدين شيتور، مدير مختبر طاقة الوقود الأحفوري في معهد البوليتكنيك في الجزائر العاصمة. ويقول إن تقرير 2013 ليس سوى نسخة من تقرير عام 2004. وعلاوة على ذلك، نحن لا نعرف في أي منطقة أوحوض أجريت أعمال المسح و المعاينة هذه. لم يبدأ بعد استغلال هذا الغاز. ولكن، تقوم اليوم شركتي توتال وشلمبرجير بمشاريع تنقيب في منطقة عين صالح، وتحديدا في حوضي أهنت 1 وأهنت 2.

حموشان: ما هي المخاطر البيئية والاقتصادية التي تواجه الدول المغاربية إذا قررت استغلال هذه الموارد غير التقليدية؟

بسكري : تمتلك الجزائر حوالي 60 ألف مليار م 3 من المياه العذبة مع نسبة منخفضة من الملوحة. لذلك، فإن استخدام أكثر من 500 مادة كيميائية في عملية التكسير الهيدروليكي يهدد المياه الجوفية بشكل خطير ، لأن الآبار التي سيتم حفرها ستعبر هذه الطبقات المائية. وعلاوة على ذلك، فإن أحواض المياه الجزائرية مترابطة. لذلك، إذا كنت ستلوث في عين صالح، فإن المواد الكيميائية التي تخترق المياه ستنتشر وتصل حتى ورقلة وبسكرة (على بعد 600-900 كم على التوالي)، مما سيؤدي إلى مخاطر أخرى. ، وسيتم تدمير المناطق الزراعية في جنوب الجزائر، مثل بساتين النخيل. هذا سيخلق المزيد من الفقر ويجبر الناس على الهجرة.

المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ضخمة. استغلال الغاز الصخري لا يضمن أي ربحية. اليوم، يهيمن على السوق العالمية للغاز عقود بضاعة حاضرة (الأسواق الحرة)، في حين اعتمدت الجزائر دائما على عقود طويلة المدى. لذا، فإن استثمار مليارات الدولارات، لإنتاج كميات لن تتجاوز 40٪ من الاحتياطيات، وبيعها بأسعار تتراوح بين 3 و 5 دولار / لكل وحدة حرارية بريطانية (BTU) قد تقود البلاد إلى حافة الإفلاس.

حموشان: لماذا لا تستثمر في الطاقات المتجددة نظرا للإمكانات الكبيرة لهذه البلدان؟

بسكري : إن النظام الجزائري ليس لديه رؤية طويلة الأجل. وبصراحة، ليس لديه أيضا رؤية على المدى القصير أيضا. إنه يحكم البلاد بطريقة عتيقة. لا توجد هناك خطة أو أفق لتطوير الطاقة المتجددة. العدد القليل جدا من الإعلانات بشأن الطاقة الخضراء هي مجرد إعلانات شعبوية. ما يهم النظام هو ترسيخ نفسه مهما كان الثمن.

حموشان: في مواجهة هذا التحدي الكبير، ما الذي يقوم به المجتمع المدني الجزائري لمقاومة هذا الزحف نحو استغلال الغاز الصخري؟ هل نحن أمام سياسة الأمر الواقع؟

بسكري : لا، لا يوجد أي شيء من هذا القبيل. واجبنا هو أن لا نقف موقف المتفرج وألا نلتزم الصمت. يركز المجتمع المدني الجزائري صراعه على الحريات، والتي هي غاية نبيلة في حد ذاتها. ولكن، وبما أن موضوع استغلال الغاز الصخري هو موضوع تقني، هناك نوع من عدم الاهتمام أو بالأحرى لا يوجد وعي كافٍ ومرضي حول هذا الموضوع حتى الآن. غياب النقاش العام يحافظ على الغموض والارتباك. لقد عمل التجمع الوطني لحريات المواطنين كل ما في وسعه لوضع النقاش في المجال العام. ولقد حققنا بعض النقاط الإيجابية بفضل تفعيل شبكتنا الإعلامية. إنها تجربة صغيرة لكنها ليست سوى البداية.

الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة

لائتلاف المغربي من أجل
لمناخ والتنمية المستدامة

في سياق التحضير لمؤتمر الأطراف 12 حول المناخ المزمع عقده بباريس خلال دجنبر 1122، نظم الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة) إ.م.م.ت.م(ندوة بالرباط يوم 21 شتمبر 1122 حولما يطرحه المؤتمر من تحديات على المستوى الكوني وما يفرضه من التزامات في مجال الحد من ارتفاع الحرارة وتكييف أنماط التنمية.

و في هذا الإطار، فإن الائتلاف المكون من غالبية جمعيات وشبكات الجمعيات المغربية العاملة في مجال البيئة يتوجه بالنداء إلى جميع القوى الحية و كل الفعاليات الإجتماعية الدولية من أجل التعبئة و المشاركة بفعالة لإسماع صوتها المطالب بانقاذ كوكب الأرض و مواجهة التهديدات المناخية المحدقة به من خلال ضرورة الوصول لاتفاق تاريبي كوني عادل و نافذ بباريس.

في هذا الإطار، يسجل الإئتلاف ما يلي :

- تأثر المغرب بشكل كبير بتداعيات التغيرات المناخية بحكم تواجده الجغرافي بافريقيا ضمن المناطق الأكثر هشاشة والأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، بالرغم من كونها من أقل مناطق العالم انتاجا للغازات الدفيئة.
- الخطورة المتنامية لآثار التقلبات المناخية ذات المصدر البشري على شتى مناحي الحياة فوق كوكب الأرض، من منابع الموارد المائية والأمن الغذائي و الصحة والتنوع البيولوجي البري والبحري. و ما يطرحه ذلك من انعكاسات على تعميق الفوارق بين شعوب و داخل المجتمعات أنفسها. و اعتبار التغيرات المناخية عاملا معرقلا للمجهودات والمساعي الرامية إلى تحقيق ؛ أهداف الألفية الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 1122
- الوضعية المقلقة للبلدان النامية خاصة بالقارة الإفريقية التي تعتبر الأقل انتاجا لإنبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي والأكثر عرضة لآثارها الضارة (٪ 4 من نسبة الانبعاثات مع أنها تضم 6 دول إفريقية توجد ضمن 21 دول الأكثر تضررا من جراء التغيرات المناخية على المستوى الدولي) ؛
- تفاقم مشاكل سكان القارة الإفريقية الأكثر حاجة باعتبارهم يعيشون بأراضي تتسم بالهشاشة الإيكولوجية أصلا. فضلا عن سياسات دولها المعتمدة على القروض الخارجية والاستكانة إلى الحلول الغير المستدامة و اعتمادها نماذج تنموية لا تراعي خصوصياتها وتعمق من مشاكلها.
- ضعف و عدم كفاية الأرصدة المالية المخصصة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية، خاصة بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تحتاج موارد مالية ضخمة لمواجهة أثار التغيرات المناخية.

بناءا على ما سبق يوجه الإئتلاف دعوته إلى جميع أصحاب القرار وعموم المعنيين، من حكومات وبرلمانات و هيئات و جمعيات المجتمع المدني على المستوى الدولي للعمل على :

1. السعي بباريس إلى اتفاق يتسم بالإنصاف والعدل والإلزام القادر على مواجهة التحديات المطروحة بخصوص التغيرات المناخية. أخذا بعين الإعتبار المسؤولية المشتركة والمتفاتة بين دول الشمال و الجنوب.
2. توفير التمويلات الضرورية عبر الصندوق الأخضر وصناديق إضافية لضمان الآليات القادرة على الاستجابة لحاجيات الدول الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. مع تحقيق التوازن بين التمويلات الخاصة بالتكيف و تلك المخصصة للتخفيف. و جعل هدف توفير 100 مليار دولار في أفق 2020 كحد أدنى لهذه التمويلات.
3. ضرورة التعجيل بتقديم المساهمات الوطنية المحددة (INDC) بخصوص الحد من انبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري قبل انعقاد مؤتمر باريس. بكيفية تضمن تثبيت معدل الحرارة على المستوى الدولي في نسبة لا تتجاوز درجتان (2°) و بشكل يتلائم مع المسؤوليات المتفاوتة حسب مسؤوليات الدول التاريخية والحالية وإمكانياتها المالية.
4. جعل المخاطر المناخية التي تهدد الدول مناسبة للتحول نحو نموذج للتنمية المستدامة. و ذلك بتبني مقاربة شمولية و مندمجة لإدماج التغيرات المناخية في السياسات التنموية و تشجيع مشاريع الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية و الإقتصاد الأخضر.
5. تشجيع الاقتصاد الأخضر باعتباره رافعة لخلق الثروات وفرص العمل عبر اعتماد الدول للاستراتيجيات والبرامج المندمجة و المتعددة القطاعات للانتقال نحو تحقيق نمو أخضر مستدام وعادل.
6. إعادة النظر في السياسة الدولية بخصوص تنقل رؤوس الأموال والأشخاص، وكذا سياسة الهجرة واللجوء. و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة للتغيرات المناخية.
7. ضرورة تعزيز التعاون شمال جنوب بخصوص تطوير المعرفة والبحث العلمي في مجال التغيرات المناخية بالدول النامية.
8. دعوة مسؤولي الحكومات لتمكين الفاعلين بالمجتمع المدني من لعب أدواره، و ذلك عبر وضع نظم قانونية و تنظيمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية و تأهيل المجتمع المدني للقيام بأدواره في مجالات التوعية والتحسيس و التأطير و الترافع و مواكبة وتتبع السياسات الوطنية والدولية.
9. تأمين الوسائل الكفيلة لعمل مركز الكفاءات في مجال التغيرات المناخية (4C) بالمغرب الذي يرمي إلى تكوين الفاعلين الأفارقة بالقطاعين العام والخاص والأطر الجامعية ، والفاعلين بجمعيات المجتمع المدني من أجل تقوية قدراتهم في مجال المناخ.

الرباط، في 12 شتنبر 2015